الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور آليات الاقتصاد الاخضر في التوجه نحو التنمية المستدامة بالجزائر على ضوء التجربة الإمارتية

اعداد الطلبة		المشرف
1	دعوس آمنة	حمودي حيمر
2	شعيبي باية	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
محمد هبول	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
حمودي حيمر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
لخميسي لواعر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله عزوجل اولا اشكره على عظيم نعمته

والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

اتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان الى

الاستاذ الفاضل

حمود حيمرالذي اشرف على هذه المذكرة.

والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة وصبره

معنا طوال مدة انجاز

العمل

رغم مشاغله الكثيرة

ونقول له جزاك الله كل خير

شكر خالص لاعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم

مناقشة هذه المذكرة

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى كل اللذين لم يبخلو

علينا بمعلوماتهم وارشاداتهم

القيمة فجزاهم الله عنا خيرا وادام لهم الصحة

وطول العمر

وكل اساتذة قسم العلوم الاقتصادية كل باسمه

الذين افادونا بالمعلومات والتوجيهات

النيرة طيلة المشوار فجزاهم الله عنا خير الجزاء

وبارك اللهم في علمهم وادام الله نفعهم وخيرهم...

اهداء

اولا لك الحمد يا رب الى ذلك الحرف اللامتناهي

من الحب و الرقة و الحنان الى من بحنانها ارتويت و بحبها اكتفيت و دفئها احتميت و ببصرها اقتديت الى من يشتهي اللسان الى نطقها و ترفرف العين من وحشتها

الى **أمي** فقيدة قلبي من تمنت رؤيتي و أنا أحقق هذا النجاح

الى من احترقت شموعه ليضيء لي درب النجاح درعي الذي احتميت به **أبي** الغالي ادامه لي الله و اطال عمره

الى من يذكرهم القلب قبل ان يكتب القلم من قاسموني حلو الحياة و مرها تحت السقف الواحد إخوتي

لمياءوابنها الكتكوت هدية هذا العام **انس صهيب الدين**

و يوسف و **إلياس** والكتاكيت **مهدي و صلاح الدين و بهاء الدين** وزوجة ابي **حنان**

الى من أحسن من عرفني بهم القدر صديقاتي

و من شاركتني جهد هذا العمل صديقتي **باية**

والى استاذي الفاضل **حيمر حمود** من كان موجها لي في هذا العمل في كل صغيرة و كبيرة

الى كل من ساعدنا في هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة...لكم مني جميعكم جزيل الشكر و الامتنان...اسال الله تعالى ان يرزقنا علما نافعا...وان يكون هذا العمل المتواضع نافعا لنا ولغيرنا.

آمنة

اهداء

بسم الله و الحمد لله و الصلاة و السلام على نبي الهدى و الإحسان الى مبلغ رسالة السلام

اهدي لؤلؤة نجاحي الى ترياق الحياة و رفيقة دربي و بناءت سلم ممر الوصول الى العلى و حكمة الزمان أطال الله عمرك **أمي** حبيبتي

الى من كسر قيود الظلام وشق طريق الصعوبة ونقى أشواك دربي لأمر بسلام من رباني بأحسن حال **أبي** العزيز أدام الله حبك لنا يا خير من أوصلني الى قصر الأمان

الى **اخوتي رانية و لينة و محمد** سند الحياة,يا من تظافر دعمهم لي و دفعهم الي أمل النجاح,حفظكم الله لي

الى اميرة عائلتنا وبلسم الحياة ابنة اختي **أفنان عبير** حفظها الله لوالديها ولنا

الى درس الحياة و مثل التضحية الجبارة **عمتي** حبيبتي أو بالأحرى أمي الثانية أدام الله في عمرك وحفظك

الى صديقاتي وكل من شاركني سنين الدراسة خاصة صديقتي **آمنة** التي تقاسمت معي جهد هذا العمل

الى مهد درب النجاح استاذنا الفاضل **حمود حيمر** ألف شكر على جهدك البناء في توجيهنا لانجاز هذا العمل

الى كل من ضيعتهم مذكرتي ولم تضيعهم ذاكرتي,الى كل من قرأ مذكرتي الان

باية

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة، باعتباره نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية، حيث تطرقنا إلى واقع الاقتصاد الاخضرفي الجزائر بالرجوع الى تجربة دولة الامارات ، وذلك من خلال اهم المشاريع و الانجازات و الجهود المبذولة في كلا الدولتين، واعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلنا الى أن التوجه للتنمية المستدامة يحتاج العديد من الشروط والمتطلبات، وأن للاقتصاد الأخضر دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحقيق ابعادها الثلاثة، البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الاخضر، التنمية المستدامة، التنمية

Abstract

This study aims to shed light on the role of the green economy in achieving sustainable development, as a new model of economic development. In our study, we relied on the analytical descriptive approach, and we concluded that the approach to sustainable development needs many conditions and requirements, and that the green economy has an important role in achieving sustainable development, through achieving its three dimensions, the economic, social and environmental dimensions.

Keywords: green economy, sustainable development, development

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تفسير الحروف الانجليزية لمسمي الاقتصاد الاخضر	2
2	مقارنة بين الاقتصاد الاخضر والاقتصاد التقليدي	9
3	ابرز المنظمات العاملة في مجال الاقتصاد الاخضر على المستوى العالمي	16-15
4	اهداف التنمية المستدامة	23-22

المحتويات	الصفحة
الشكروالتقدير	
الإهداء	
الملخص	
قائمة الجداول	
فهرس المحتويات	
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الاول: الاطار النظري للإقتصاد الاخضر	
تمهيد	2
المبحث الاول: ماهية الاقتصاد الاخضر	10-2
المطلب الاول: مفهوم الاقتصاد الاخضر وجذوره التاريخية	4-2
المطلب الثاني: اهمية ومبادئ الاقتصاد الاخضر	7-4
المطلب الثالث: ابعاد واهداف الاقتصاد الاخضر	8-7
المطلب الرابع: الاقتصاد الاخضر والاقتصاد التقليدي	10-8
المبحث الثاني: قطاعات واليات الاقتصاد الاخضر واساليب تمويله	14-10
المطلب الاول: قطاعات الاقتصاد الاخضر	11-10
المطلب الثاني: الية الانتقال الى الاقتصاد الاخضر	12-11
المطلب الثالث: أساليب تمويل الاقتصاد الاخضر	13-12
المطلب الرابع: دوافع التحول نحو الاقتصاد الاخضر	14
المبحث الثالث:متطلبات وتحديات الانتقال الى الاقتصاد الاخضر	16-14
المطلب الاول: متطلبات الاقتصاد الاخضر	14
المطلب الثاني: تحديات التحول نحو الاقتصاد الاخضر	15
المطلب الثالث: ابرز المنظمات العاملة في مجال الاقتصاد الاخضر على المستوى العالمي	16-15
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني: التنمية المستدامة	
تمهيد	19
المبحث الاول: ماهية التنمية المستدامة	24-19
المطلب الاول: مفهوم التنمية المستدامة ونشأتها	21-19
المطلب الثاني: خصائص واهداف التنمية المستدامة	23-21
المطلب الثالث: ابعاد التنمية المستدامة	24-23
المطلب الرابع: مبررات التنمية المستدامة	24
المبحث الثاني: نظريات التنمية المستدامة ومبادئ التنمية المستدامة ومؤشرات قياسه	29-24
المطلب الاول: نظريات التنمية المستدامة	27-24

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة	28-27
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	28
المطلب الرابع: مستويات التنمية المستدامة	29-28
المبحث الثالث: متطلبات التنمية المستدامة وتحدياتها	31-29
المطلب الاول: متطلبات التنمية المستدامة	29
المطلب الثاني: تحديات التنمية المستدامة	31-29
خلاصة الفصل	32
الفصل الثالث: دور اليات الاقتصاد الاخضر في التوجه نحو التنمية المستدامة بالجزائر على ضوء التجربة الاماراتية	
تمهيد	34
المبحث الاول: دوافع ومبررات تبني الاقتصاد الاخضر عربيا وعلاقته بالتنمية المستدامة	36-34
المطلب الاول: الموقع الجغرافي للوطن العربي	34
المطلب الثاني: التصحر وندرة المياه	35-34
المطلب الثالث: تلوث البيئة	36-35
المطلب الرابع: علاقة الاقتصاد الاخضر بالتنمية المستدامة	36
المبحث الثاني: تجربة الامارات في التحول الى الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة	42-37
المطلب الاول: سياسة الامارات للتحول نحو الاقتصاد الاخضر	38-37
المطلب الثاني: اجندة التنمية المستدامة لدولة الامارات	40-38
المطلب الثالث: مدينة مصدر الامارتية	41-40
المطلب الرابع: المدينة المستدامة	42-41
المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	54-42
المطلب الاول: الاطار التشريعي لحماية البيئة في الجزائر	42
المطلب الثاني: الجهود المبذولة للتوجه نحو الاقتصاد الاخضر	48-43
المطلب الثالث: الانجازات التي تم تحقيقها للتوجه نحو الاقتصاد الاخضر	51-48
المطلب الرابع: كيفية استفادة الجزائر من تجربة دولة الامارات في الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة	54-51
خلاصة الفصل	55
الخاتمة	58-57
قائمة المراجع	

مقدمة عامة

إن ما يشهده العالم اليوم من أزمات مختلفة وكوارث طبيعية، وعدد من الظواهر جراء تغير المناخ و إرتفاع حرارة الأرض و التقلبات المناخية و تداعياتها المتعددة على البطالة و الفقر و التراجع في الموارد الطبيعية، وما ترتب عنهم من آثار سياسية وإقتصادية وإجتماعية وبيئية، جعل دول العالم تفكر في التخلي عن الإقتصاد التقليدي و الإنتقال الى إقتصاد منخفض الكربون، مع الإستغلال الامثل للموارد الطبيعية، فقد كان الإقتصاد الاخضر بوابة الإنطلاق فهو يعتبر نموذجا جديدا من النماذج الإقتصادية سريعة النمو، الذي يقوم على معالجة العلاقة بين الإقتصاديات الإنسانية و النظام البيئي، ويهدف الى تحسين رفاهية الانسان و تحقيق العدالة الإجتماعية، هذا الى جانب الحد من المخاطر البيئية.

حيث يرى الكثير من الإقتصاديين وعلماء البيئة ان التحول نحو الإقتصاد الأخضر و الإنتقال من إستخدام طاقات ناضبة مضرة بالبيئة الى طاقات متجددة و صديقة لها، وقد دعت التقارير السنوية الى إعتماد نموذج تنموي يتبنى التحول الى إقتصاد أخضر من مبادئه الأساسية إعطاء وزن متساو للتنمية الإقتصادية و العدالة الاجتماعية و الاستدامة البيئية.

شهد العقد الماضي انتقالا ملموسا في الدول العربية نحو الإقتصاد الاخضر وتعتبر الجزائرو الإمارات من بين الدول العربية المهتمة بهذا النوع من الإقتصاد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، حيث تم وضع إستراتيجيات خضراء لتسهيل استخدام الاقتصاد الاخضر ترجمت في مجموعة من المشاريع في قطاعات مختلفة، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين المستوى المعيشي للافراد، وكذلك الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

بناءا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم الإقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر ؟

ويتبادر الى الذهن تساؤلات اخرى تشكل فرعا من الاشكالية الرئيسية وتتمثل اهمها:

-هل يساهم الإقتصاد الأخضر في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة؟

- هل يساهم الإقتصاد الأخضر في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة ؟

- هل يساهم الإقتصاد الأخضر في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ؟

-ماهي أهم آليات الإقتصاد الأخضر المتبعة بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة؟

أولا: فرضيات الدراسة

-نعم يساهم الإقتصاد الأخضر في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

- نعم يساهم الإقتصاد الأخضر في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

- نعم يساهم الإقتصاد الأخضر في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة.

-من أهم أليات الإقتصاد االأخضر المتبعة بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة التركيز على إطلاق المشاريع الخضراء من خلال إقامة مشاريع جديدة للتنمية الإقتصادية تركز على البعد البيئي والإجتماعي.

ثانيا: أهمية الدراسة

-التركيز على أحد الموضوعات الحديثة و الذي له ابعاد إستراتيجية الا و هو الإقتصاد الأخضر الذي يعد من التوجهات السائدة لدى العديد من الدول في الوقت الراهن؛

-التركيز على أحد أكثر الموضوعات أهمية و المتعلق بتمويل المشاريع البيئية؛

-مساهمة متواضعة في المجال العلمي.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

-الموضوع حديث نسبيا وقد لاقى إهتماما اكبر في الوقت الراهن؛

-الموضوع له علاقة بالتخصص؛

-ميول الباحثتين لمثل هذه المواضيع.

رابعا: أهداف الدراسة

-ابراز اهمية التحول نحو الإقتصاد الأخضر؛

-تحديد العلاقة بين التنمية المستدامة و الإقتصاد الأخضر؛

-الإستفادة من التجربة الإمارتية وتقديم إقتراحات لصالح الإقتصاد الجزائري.

خامسا: حدود الدراسة

بالنسبة للحدود المكانية فقد كانت في الجزائر و الامارات، اما الحدود الزمنية فقد امتدت الفترة من سنة2001 الى 2022.

سادسا: المنهج المستخدم

للاجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج **الوصفي التحليلي** باعتباره منهجا مناسبا لهذا الموضوع .

سابعا: الدراسات السابقة

1-عيسى معزوزي، جيهاد بن عثمان: **"الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة: تعارض ام تكامل "**، مجلة: الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، ع1، ديسمبر 2018، تدور اشكالية البحث حول هل طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة علاقة تعارضية ام تكاملية؟، هدفت هذه الدراسة الى ابرازالعلاقة التعارضية او التكاملية بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة،والتعرف على مبادئ واساسيات التي يقوم عليها الاقتصاد الاخضر واهم المنافع التي تتجر عن الانتقال اليه، ومن اهم النتائج التي خرج بها الباحثين تمثلت في :

-الاقتصاد الاخضر اقتصاد قائم على المبادئ الاساسية التي تراعي المجتمع و البيئة بشكل اساسي وتسعى الى حمايتها؛

-الاقتصاد الاخضر هو اقتصاد الفقراء بالدرجة الاولى؛

-للتنمية المستدامة عدة ابعاد اهمها البعد البيئي الذي له علاقة مباشرة بالاقتصاد الاخضر؛

-يشكل البعد البيئي للتنمية المستدامة عن الاقتصاد الاخضر في حد ذاته؛

-طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الاخضر و التنمية المستدامة هي علاقة تكاملية حيث ان الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر يساهم في دعم ابعاد التنمية المستدامة انطلاقا من البعد البيئي.

اتفقت دراستنا مع هذه الدراسة في ابراز العلاقة الاقتصاد الاخضر و التنمية المستدامة، وكان الاختلاف في اننا درسنا الاقتصاد الاخضر من كل الجوانب.

2-خالد هاشم عبد الحميد: **" الاقتصاد الاخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة "**، مجلة : العلمية للبحوث والدراسات التجارية "، المجلد 36، العدد2، 2022، مصر، وتدور اشكالية البحث حول الى اي مدى يساهم تطبيق الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة؟، هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة، وقياس الاقتصاد الاخضر واثره على النمو الاقتصادي، ومن اهم النتائج التي خرج بها الباحث تمثلت في :

-وجود علاقة تكاملية بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة؛

-يعتبر الاقتصاد الاخضر احد الاليات لتنشيط التنمية الاقتصاد العالممي بعد الازمات العالمية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال نوع من التكامل بين النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة وحماية البيئة.

اتفقت دراستنا مع هذه الدراسة ان الاقتصاد الاخضر سبيل لتحقيق التنمية المستدامة وله دور كبير في ذلك، واختلفت في اننا درسنا الاقتصاد الاخضر من خلال دراسة بين الجزائر و الامارات الا ان هذه الدراسة طبقت على مصر.

3-علي خنافر، **القضايا البيئية العالمية الراهنة وانعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتحوله الى الاقتصاد الاخضر**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت اشراف: ا.د عبد الرزاق بن الزاوي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017، وتدور اشكالية البحث حول مامدى انعكاس القضايا البيئية العالمية الراهنة على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتحوله الى الاقتصاد الاخضر؟، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع الاداء البيئي والقدرة التنافسية الدولية وتحول الجزائر الى الاقتصاد الاخضر، وتحديد انعكاسات القضايا البيئية على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، وضع استراتيجية مقترحة لتحول الجزائر من الاقتصاد البني الريعي الى الاقتصاد الاخضر وتحقيق التنمية المستدامة، ومن اهم النتائج التي خرج بها الباحث تمثلت في:

-تتمثل اسباب زيادة حدة المشكلات البيئية في اسباب بشرية (الانفجار السكاني واستنزاف الموارد) واسباب اقتصادية(فشل السوق، فشل السياسات الحكومية)، واسباب طبيعية(الاخطار الطبيعية كالزلازل و البراكين)، واسباب اجتماعية(اخلاف القيم)؛

-هناك علاقة مترابطة ومتبادلة بين الاقتصاد و البيئة؛

-توجد اثار كبيرة للقضايا البيئية على الاقتصاد و الانسان؛

-هناك عدة مؤشرات لقياس الاداء البيئي، اهمها مؤشر الاداء البيئي والبصمة البيئية.

اتفقت دراستنا مع هذه الدراسة في دراسة تحول الاقتصاد الجزائري الى الاقتصاد الاخضر، و اختلفت في ان هذه الدراسة ركزت على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

4-نيازي كمون واخرون، **الاقتصاد الاخضر الباب الملكي للتنمية المستدامة تجربة تونس**، الملتقى الدولي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤي مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة صفاقص، تونس، 03.02ديسمبر 2019، صفاقص، تونس، 2019، وتدور اشكالية البحث حول هل التحول الى الاقتصاد الاخضر كفيل بتحقيق التنمية المستدامة؟، هدفت هذه الدراسة الى ايجاد السبل والاستراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الاخضر من اجل تحقيق تنمية مستدامة وتشجيع الاستثمار وتقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء من اجل حياة كريمة، الحصول على تنمية مستدامة كضمان للحاضر وأمان للمستقبل الاجيال، ومن اهم النتائج التي خرج بها الباحثون تمثلت في:

-أدى إستخدام الطاقة النظيفة في تونس وعمل مشاريع في ذلك المجال الى تخفيض من مستوى؛

-الإستثمار فيه يعتبر وسيلة لتحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية الاجتماعية و البيئية؛

-الإقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية؛

-الإقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية اكثر اسستدامة وتنقلا منخفض الكربون؛

-الإستثمار الأجنبي كان له دور مباشر وقوي في مجال الطاقة المتجددة في تونس من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

اتفقت دراستنا مع هذه الدراسة ان الاقتصاد الاخضر سبيل لتحقيق التنمية المستدامة وله دور كبير في ذلك، واختلفت في اننا درسنا الاقتصاد الاخضر من خلال دراسة بين الجزائر و الامارات الا ان هذه الدراسة طبقت على تونس.

5-د.لؤي محمد صيوح واخرون: **" دوافع تبني الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة في بعض الدول العربية "**، مجلة جامعة تشرين، المجلد 44،العدد21، جامعة تشرين، الاذيقية، سوريا، 2021، وتدور اشكالية البحث حول ماهي انجازات بعض الدول العربية في مجال الاقتصاد الاخضر التي تؤهلهم لتبني الاقتصاد الاخضر؟، هدفت هذه الدراسة الى بيان الدوافع والمبررات الموضوعية المتوافرة في

الوطن العربي التي تحفز تبني مشروعات الاقتصاد الاخضر، عرض تجارب بعض الدول العربية في مجال الاقتصاد الاخضر وامكانيات الاستفادة منها،ومن اهم النتائج التي خرج بها الباحثون تتمثل في:

-يعد الاقتصاد الاخضر جزءا لا يتجزء من التنمية المستدامة، فهو يمثل البعد البيئي لها، ويفترض الشروع بتحقيقهما على التوازي؛

-تتوافر في الوطن العربي مجموعة دوافع ومبررات موضوعية، تشجع على تاسيس وتطوير المشروعات الخضراء من بينهما الموقع الجغرافي له، وطول فترة سطوع الشمس فيه خلال السنة، فضلا عن توافر طاقة الرياح لديه؛

-يعد افتقار بعض الدول العربية للنفط و الغاز مثل المغرب عاملا محفزا لتنمية و تنويع المشروعات الخضراء، ولزيادة الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة و البديلة، اذ يتبوا المغرب المرتبة الاولى عربيا، ومرتبة متقدمة عالميا، مما يدل على الدور الريادي للحكومة المغربية بيئيا.

اتفقت دراستنا مع هذه الدراسة في ان الاقتصاد الاخضر سبيل لتحقيق التنمية المستدامة ، واختلفت في ان دراستنا كانت شاملة لكل الجوانب و في دولتي الجزائر و الامارات فقط، اما هذه الدراسة كانت تركز على الدوافع فقط وفي العديد من الدول العربية.

ثامنا: صعوبات الدراسة

-نقص الاحصائيات فيما يخص الاقتصاد الاخضر خاصة في الجزائر؛

-حداثة الموضوع و خصوصا فيما يخص الاقتصاد الاخضر.

تاسعا: هيكل الدراسة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع قمنا بتقسيمه الى ثلاثة فصول:

يتناول **الفصل الاول** الايطار النظري للاقتصاد الاخضر ويوضح ماهية الاقتصاد الاخضر، وقطاعاته والياته و اساليب تمويله،ومتطلباته وتحديات الانتقال الى الاقتصاد الاخضر

اما **الفصل الثاني** اهتم بماهية المستدامة ونظرياتها ومبادئ ومؤشرات قياسها، مع متطلباتها و تحدياتها

وفي **الفصل الثالث** استعرضنا من خلاله تجربة كل من الامارات و الجزائر في مجال تحقيق التوجه نحو الاقتصاد الاخضر، حيث عرضنا دوافع ومبررات تبني الاقتصاد الاخضر عربيا وعلاقته بالتنمية المستدامة، وتجربة الامارات في التحول الى الاقصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة مع عرض واقع الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

واختتمنا دراستنا **بخاتمة** تضمنت اختبار للفرضيات الموضوعة وأهم النتائج المتوصل إليها.

عاشرا: التعريفات الاجرائية

إقتصاد أخضر: هو اقتصاد يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة بالحفاظ على البيئة من خلال التقليل من مشاكل التلوث وغيرها، و كذلك الكفاءة في استغلال مواردها و الاعتماد على الطاقات المتجددة.

تنمية المستدامة: ان التنمية المستدامة هي الاستجابة لحاجات الحاضر من دون تهديد قدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها .

تنمية: هي عنصر اساسي للاستقرار والتطور الانساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل او جزئي مستمر وتتخذ اشكالا مختلفة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للإقتصاد الأخضر

المبحث الأول:ماهية الإقتصاد الاخضر

المبحث الثاني:قطاعات وآليات الإقتصاد الأخضر وأساليب تمويله

المبحث الثالث:متطلبات و تحديات الإنتقال الى الإقتصاد الأخضر

تمهيد: اصبح الحفاظ على الموارد الطبيعية للاجيال القادمة ضرورة حتمية تندرج ضمن العدالة الاجتماعية التي تساعد على الاستمرارية، ولهذا فان الاهتمام الجاد بالطاقات المتجددة يضمن استمرارية الموارد ويكفن بذلك التوزيع العادل للثروات .

ظهر الاقتصاد الاخضر استجابة لازمات متعددة، وجاء كبديل للاقتصاد البني المبني على التنمية الملوثة للبيئة والاقتصاد الاسود مثل البترول والغاز الطبيعي والصخري الذي يؤدي لامحال الى استنزاف الموارد الطبيعية وتدمير البيئة .

من خلال ماسبق سنحاول تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الاخضر وجذوره التاريخية ومختلف ابعاده وأهميته، وكذلك مختلف قطاعاته واساليب تمويله، والتحديات نحو الانتقال اليه.

المبحث الأول:ماهية الإقتصاد الأخضر

اصبح التحول نحو الاقتصاد الاخضر ضرورة حتمية نتيجة الممارسات الاقتصادية التقليدية ،حيث يعتبر نموذج مبتكر للدفع بالتنمية المستدامة حضي باهتمام الحكومات والمؤسسات المالية والشركات،وفي هذا المبحث سنحاول معرفة مفهوم الاقتصاد الاخضر ومختلف ابعاده واهدافه واهميته.

المطلب الأول: مفهوم الإقتصاد الأخضر و جذوره التاريخية

يمكن ادراك مفهوم الاقتصاد الاخضر على افضل نحو بالرجوع الى سياقة التاريخي حيث تعددت تعاريفه .

المعنى الاصطلاحي للاقتصاد الاخضر:

التسمية في حد ذاتها لم ترتبط باللون الاخضر مميز و الطبيعة فحسب ،وانما حملت الكلمة الانجليزية GREENالحروف الاولى للمحاور الرئيسة للمفهوم ذاته ويوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (1):تفسير الحروف الانجليزية لمسمي الاقتصاد الاخضر

الحرف الانجليزي	النص الانجليزي للبعد المعبر عنه	معنى البعد المعبر عنه بالعربية
G	Generation and Storage of energy from renewable sources	توليد الطاقة من مصادر متجددة وتخزينها
R	Recycling of the material currently in use	تدوير(رسكلة) المواد المستخدمة
E	Energy Efficiency in production activities	الكفاءة في استخدام الطاقة في الانشطة الانتاجية
E	Educating, raising awareness ,and maintaining Compliance	التعليم ورفع معدلات الوعي والالتزام
N	Naturally and sustainably produced products	تصنيع المنتجات باستخدام وسائل طبيعية ومستدامة

المصدر:د.جيهان سيد محمد مصطفى، **تفعيل مساهمة الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة و الامن الغذائي"دراسة تطبيقية بالتركيز على مصر"**، مجلة الحدث، المجلد الثاني عشر، العدد 3،2021، مصر، ص74.

أولا: مفهوم الإقتصاد الأخضر

عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي يحافظ على البيئة و مواردها عن طريق الانفاق العام الموجه، في حين انه يجب على التنمية الحفاظ على الموارد الطبيعية و تحسينها من اجل تحسين رفاهية الانسان و تحقيق المساواة الاجتماعية[1]

حسب تعريف الامم المتحدة للبيئة فان الاقتصاد الاخضر هو اقتصاد مهتم بالدرجة الاولى على البيئة و العمل على الحفاظ عليها و استغلالها استغلال امثل من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

كما يعرفه شبل(CHAPPLE)على انه"اقتصاد الطاقة النظيفة، يتكون اساسا من اربعة قطاعات هي: الطاقات المتجددة، المباني الخضراء، البنية التحتية، واعادة تدوير و تحويل النفايات الى طاقة."[2]

اي انه يرى ان الاقتصاد الاخضر هو الاقتصاد الذي يعتمد على موارد متجددة و غير مضرة بالبيئة، كذلك الذي يعتمد على عمليتي الدوير و التحويل للنفايات.

وفي الاونة الاخيرة سنة 2014عدل برنامج الامم المتحدة للبيئة تعريفه للاقتصاد الاخضر، وقدم تعريفا عمليا، بحيث اصبح يعني انه : "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الانسان، والمساواة الاجتماعية ،في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية، ويخفض من معدلات ندرة الموارد الايكولوجية ."

وثم تعريف اكثر دقة وتفصيلا، وافضل من التعريف الذي قدمه برنامج الامم المتحدة للبيئة ،حيث نص الاقتصاد الاخضر هو :"نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو، الذي يقوم على معرفة الاقتصاديات البيئية التي تهدف الى معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديات الانسانية والنظم البيئية الطبيعية، والاثر العكسي للانشطة الانسانية على التغير المناخي والاحتباس الحراري."[3]

*ومن بين المفاهيم المتفق عليها في مؤتمر ري ودي جانيرو من عام 2012نجد :

-الاقتصاد الاخضر هو وسيلة وليس غاية لتحقيق التنمية المستدامة؛

-ضرورة مد البلدان النامية بالمساعدات التقنية والتكنولوجية لتنفيذ السياسات مشاريع الاقتصاد الاخضر؛

-التشديد على ان الاقتصاد الاخضر يحقق النمو الاقتصادي ويعزز الادماج الاجتماعي ويوفر العمل اللائق لجميع.

وعلى ضوء التعاريف يمكن استنتاج ان الاقتصاد الاخضر هو اقتصاد يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة بالحفاظ على البيئة من خلال التقليل من مشاكل التلوث وغيرها، و كذلك الكفاءة في استغلال مواردها و الاعتماد على الطاقات المتجددة.

---

[1] د.قرين ربيع ود.حراق مصباح:**"خيار الاقتصاد الاخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية"**، مجلة: العلوم الانسانية، عدد54، جوان 2019، جامعة الاخوة منتوري 1،قسنطينة، الجزائر، ص329.

[2] د.فاطمة بكدي، **الاقتصاد الاخضرمن النظري الى التطبيقي**،مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة1، عمان، الاردن،2018، ص33.

[3] د.كافي فريدة وا.هماش لمين:**"الاقتصاد الاخضر كنموذج تنموي بديل لتحقيق التنمية المستدامة"**,مجلة :اقتصاديات الاعمال و التجارة،ع4، ديسمبر 2017، الجزائر، ص449.

ثانيا:الجذور التاريخية للاقتصاد الاخضر

ان تجسيد فكرة الاقتصاد الاخضر عالميا مر بالعديد من المراحل عبر الربع الاخير من القرن العشرين :

1-1972اجتمع قادة العالم في ستوكهولم لمناقشة ضرورة التصدي لمشكل تدهور البيئة .

2-في عام 1987تناولت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعروفة باسم "لجنة برونتلاند "مفهوم التنمية المستدامة، والمقصود بها معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متوازنة تسمح بتلبية حاجيات الاجيال الحاضر من دون المساس بقدرة المستقبل على تلبية حاجياتها ولم تغفل مناقشتهم اهمية الحكم السليم والتمويل .

3-1992منحت الامم المتحدة تفويض بعقد مؤتمر بريو دي جانيرو بالبرازيل، حيث وضع نموذج ومفهوم التنمية المستدامة بابعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

4-سبتمبر2002انعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ بجنوب افريقيا، حيث اكد ممثلي الدول على تاكيد التزامهم بالتنمية المستدامة .

5-ففي اكتوبر 2008اطلق برنامج الامم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الاخضر ضمن مجموعة من المبادرات التي تسعى لمواجهة الازمة البيئية ومرافقها من ازمة اقتصادية وهي مبادرة من تسع مبادرات مشتركة لمواجهة الازمات، كرد على الازمة الاقتصادية والمالية التي وقعت عام 2008.

6-مارس 2010اتفق فريق الامم المتحدة بارادة مسائل الاقتصاد الاخضر الذي يضم عدد من منظمات الامم المتحدة في اطار فريق ادارة البيئة الذي يشرف عليه برنامج الامم المتحدة للبيئة .

7-حزيران 2012تحت شعار المستقبل الذي نريده التقى رؤساء وحكومات العالم في مؤتمر ريو +20في البرازيل وتصدر الاقتصاد الاخضر اعماله .[1]

8-في سنة2013، اقر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة، بموجب مقرره 08/27،بشان الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، انه توجد مسارات مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة.

9-وفي سنة 2014اعتمدت جمعية الامم المتحدة للبيئة القرار 10/01بشان الرؤى والنهج والنماذج والادوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وفيه رحبت بالوثيقة الختامية لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة"المستقبل الذي نصبو اليه ".[2]

المطلب الثاني: مبادئ الإقتصاد الأخضروأهميته

يقوم الاقتصاد الأخضر على جملة من المبادئ، وله أهمية بالغة.

[1] عبد النعيم دفرور.و اخرون، **الاستثمار في الاقتصاد الخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة على ضوء التجربة الامارتية**، في:مطبوعات الملتقى الدولي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمة لخضر،02.03 ديسمبر 2019، الوادي،الجزائر،2019،ص.214؛

[2] د.قرين ربيع،د.حراق مصباح، مرجع سبق ذكره، ص331.

أولا: مبادئ الاقتصاد الاخضر

يمكن استعراض مبادئ الاقتصاد الاخضر على النحو التالي :[1]

1-مبدا الاستدامة: فالاقتصاد الاخضر عادل وشامل وهو وسيلة في تحقيق التنمية المستدامة وليس بديلا عنها .يتناول جميع الابعاد الثلاثة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية).

2-مبدا العدل: فالاقتصاد الاخضر عادل وشامل وهو يدعم المساواة بين البلدان وداخلها وبين الاجيال، حيث يحترم حقوق الانسان والتنوع الثقافي، كما انه يعزز المساواة بين الجنسين ويقدم المعارف والمهارات والخبرات لكل الافراد.

3-مبدا الكرامة: فالاقتصاد الاخضر عادل وشامل ويخلق الازدهار الحقيقي والرفاهية للجميع، لانه يقلل من حدة الفقر، ويصل الى مستوى عال في التنمية البشرية في جميع البلدان ،وكذلك يوفر الامن الغذائي ،ويساهم في حصول الجميع على الرعاية الصحية الاساسية والتعليم والصحة والمياه والطاقة والخدمات الاساسية الاخرى، لانه يحول العمال التقليدية عن طريق بناء القدرات والمهارات، كما يحترم حقوق العمال والعمل على تطوير وظائف ومهن جديدة متعلقة بالقطاعات الخضراء.

4-مبدا صحة الارض: فالاقتصاد الاخضر عادل وشامل ويسعى الى الاستثمار في النظم الطبيعية والقيم باصلاح تلك التي تدهورت، ويشمل ذلك الحد من التلوث، وسلامة تنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، كما انه يضمن الاستخدام الامثل لهذه الموارد. دون المساس بحقوق الاجيال في المستقبل .ويشجع على استعادة التوازن بين العلاقات البيئية والاجتماعية.

5-مبدا الدمج: فالاقتصاد الاخضر عادل وهو شامل وتشاركي في صنع القرار، لانه يقوم على الشفافية والتعلم السليم والمشاركة الواضحة من جميع اصحاب المصلحة المعنيين، وهو يدعم الحكم الرشيد على جميع المستويات من محلية الى عالمية .وهو اقتصاد يقوم على احترام القيم الثقافية، حيث يبني الوعي المجتمعي، من خلال تطوير التعليم والمهارات واعطاء فرص متكافئة للجميع على اختلاف انتماءتهم وخصائصهم.

6-مبدا المساءلة والحكم الرشيد: فالاقتصاد الاخضر يشترط المساءلة، ويوفر اطار لتنظيم الاسواق والانتاج بالتشاور مع جميع اصحاب المصلحة ؛

7-مبدا المرونة: فالاقتصاد الاخضر يساهم في المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو يدعم تطوير نظم الحماية الاجتماعية والبيئية، والتكيف للاحداث المناخية المتطرفة والكوارث، انه يخلق ارضية الحماية الاجتماعية الشاملة، كما يشجع على تبادل النظم المعرفية المتنوعة، كما يعتمد على المهارات والقدرات المحلية ؛

[1] د.محمد بن موسى،د.عمر قمان، **استراتيجيات واليت دعم الاقتصاد الاخضرفي سياق التنمية المستدامة(مع الاشارة الى حالة الجزائر)**، الملتقى الدولي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامع الشهيد حمة لخضر،الوادي، الجزائر،2019 ، ص109.

8-مبدا الكفاءة والكفاية : الاقتصاد الاخضر يعطي الاولوية للطاقة والموارد المتجددة .كما يهتم باسعار التكاليف الحقيقية وادماج العوامل الخارجية والاجتماعية والبيئية ،وكذلك يدعم ادارة دورة الحياة، ويسعى للعمل على كفاءة استخدام الموارد والمياه الاستخدام الامثل، كما يشجع الابتكار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، ويعطي حقوقا عادلة للوصول للملكية الفكرية ضمن اطار قانوني عالمي ؛

9-مبدا حماية حقوق القادمة الاجيال: حيث يستثمر الاقتصاد الاخضر بشكل يحقق الرفاهية للافراد في الحاضر وكذلك للاجيال القادمة، لانه يحافظ على الموارد وتحسين نوعية الحياة على المدى الطويل، وهو يعطي الاولوية للعمل، واتخاذ القرارات بشكل علمي وسليم ، كما يشجع التعليم العادل على جميع المستويات .

ثانيا: اهمية الاقتصادالاخضر

ان اهمية الاقتصاد الاخضر تتضح في عدة نقاط ابرزها:

1-مواجهة التحديات البيئية: وذلك من خلال خفض انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG)، تحسين ادارة وكفاءة استخدام الموارد، تقليص حجم النفايات وادارتها بشكل افضل،حماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الغابات و الثروة السمكية.

2-تحفيز النمو الاقتصادي: فيتوقع ان ينتج عن استثمارات خضراء تسارع وتيرة النمو الاقتصادي العالمي وخاصة على المدى الطويل لتتفوق على نسبة النمو التي قد تنتج عن السناريو السائد.

3-القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: يتيح التحول الى اقتصاد اخضر فرصا هائلة من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن المتوقع ان تعود الاستثمارات في القطاع الزراعي لجعله اكثر ملاءمة للبيئة الى التخفيف من حدة الفقر الريفي و الحد من نزوح سكان الريف الى المدن كما يساهم اجابيا في مشكلة الامن الغذائي، ومن جهة اخرى من المتوقع ان يساهم الاقتصاد الاخضر في تخفيف الفقر المائي وفقر الطاقة من خلال استراتيجيات تهدف الى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية و تخفيف الاستثمار في البنية التحتية الخضراء كخدمات الطاقة المتجددة ومياه الشرب و الصرف الصحي.

اما فيما يخص الاقتصاد الاخضر فهو يسعى الى الربط بين مختلف جوانب تحقيق التنمية وحماية البيئة،وقد اكد مؤتمر ريو+20 على انه من الادوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على ادارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، زيادة كفاءة استخدام الموارد، التقليل من الهدر و الحد من الاثار السلبية للتنمية على البيئة.[1]

4-ويهدف الاقتصاد الاخضرايضا الى تحقيق ازدهار اقتصادي وامن اجتماعي ويتمثل هذان الهدفان في الوصول الى ماهو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وايجاد وظائف للفقراء،

[1] عيسى معزوزي،جيهاد بن عثمان: **"الاقتصاد الاخضر و التنمية المستدامة:تعارض ام تكامل"**، مجلة:الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية، ع1، ديسمبر 2018، الجزائر، ص132.

وتحقيق المساواة الاجتماعية، واستخدام التكنولوجيا الخضراء في الانتاج، الحد من النفايات و التلوث نتيجة تغيير انماط الانتاج و الاستهلاك.[1]

المطلب الثالث: أبعاد الإقتصاد الاخضر واهدافه

يتميز الاقتصاد الأخضر بعدة أبعاد، ويساهم في تحقيق جملة من الأهداف، كما تبينه النقاط التالية:

أولا: ابعاد الاقتصاد الاخضر

ابعاد الاقتصاد الاخضر لا تنحصر على البعد الاقتصادي فقط بل تتعداه الى ابعاد اعم واشمل، نلخصها فيما يلي:

-البعد البيئي: ويشمل المساهمة في الحفاظ على البيئة وحسن ادارة مواردها، ويتطلب هذا تغييرا في القيم والعادات والممارسات الحاكمة للافراد، ولاشك ان للتعليم دورا هاما في ذلك، من خلال دفع الافراد للمساهمة في حماية البيئة والحفاظ عليها، والمساهمة في المساعدة على تغيير العديد من الانماط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة ؛

-البعد الاجتماعي : والمتمثل في الاهتمام بالبشر، وتوفير متطلبات اللازمة للفرد، اي الاهتمام ببناء القدرات الفردية من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والحد من الفقر واعادة توزيع الدخل، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية والحرية والاهتمام بقضايا المراة .ويتضمن ذلك تنمية علاقة الافراد بالمؤسسات، والاهتمام بنظم التعليم والتدريب كونها ادوات اساسية للتنمية البشرية ؛

-البعد الاقتصادي: حيث يسعى الى مساعدة البلدان على تحسين جودة النمو الاقتصادي وتحسين الانتاجية التي عن طريقها تستثمر مواردها .والبعد الاقتصادي يسعى لاحداث التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي،وبما لايؤثر على الموارد البيئية في نفس الوقت .[2]

ثانيا: أهداف الإقتصاد الأخضر

يشكل تغير المناخ عائقا للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر، التكيف مع هذه الظاهرة هو اولوية الاولويات بالنسبة لجميع الدول، ويعد هذا بمثابة الهدف الاساسي للاقتصاد الاخضر. اضافة الى عدة اهداف لا تقل اهميتها عنه، مثل التقليل من الاحتباس الحراري و تفعيل الطاقات الجديدة و المتجددة الى جانب الطاقات الفعالة و تسيير النفايات و الحفاظ على النظم البيئية مثل مكافحة التصحر و تدهور الاراضي بالاضافة على المحافظة على الشريط الساحلي و المناخي. ومن اهم الاهداف الاساسية التي يسعى تحقيقها الاقتصاد الاخضر في النقاط التالية:

1-تحقيق التنمية المستدامة؛

2-توفير الصناعة الخضراء و المؤسسات المستدامة؛

---

[1] خالد هاشم عبد الحميد:"**الاقتصاد الاخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة:العلمية للبحوث و الدراسات التجارية"، المجلد36، العدد2، 2022، مصر، ص409.

[2] د.محمد بن موسى،د.عمر قمان ، مرجع سابق، ص:109،110.

3-توفير الوظائف الخضراء ؛

4-استئصال الفقر.

1-تحقيق التنمية المستدامة: بامكان التحول الى الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر على نطاق واسع، خاصة و ان العالم اليوم يشهد مخاطر جمة تتطلب اعادة التفكير بصورة جذرية في المناهج و السياسات الاقتصادية.لذا يجب ان يعرف الجميع ان الاقتصاد الاخضر لا يحل محل التنمية المستدامة في الوقت الذي اخفقت عقود من الزمن من خلق ثروات جديدة مع نموذج"الاقتصاد البني" في وضع حد للتهميش الاجتماعي و استنزاف الموارد.تبقى التنمية المستدامة هدفا حيويا على المدى الطويل بمرافقة من تخضير الاقتصاد.

2-توفير الصناعة الخضراء و المؤسسات المستدامة: ان تحقيق اقتصاد اكثر اخضرارا و مراعي للبيئة يستند على انماط انتاج و استهلاك مستدامة،مما يتطلب الامر احداث تغيرات في ممارسات معظم الشركات و تغيرات هي كلية في طبيعة الاقتصاد يمنح القدرة للمؤسسات على الاستثمار و تبني انماط انتاج جديدة، زيادة على ذلك يتعزز الاقتصاد الاخضر انطلاقا من سوق العمل الملائم و تقدم في مجال التنمية الاجتماعية.

للاشارة يوجد في البلدان النامية قرابة(1.3مليار)شخص لا يتمتع بالطاقة النظيفة و البيئة، مما يتطلب الامر بذل المزيد من الجهود لتحسين الوصول الى الطاقة المتجددة على ندرة الطاقة و تذبذب التمويل بها.

3-توفير الوظائف الخضراء: يتسارع التحرك نحو الاستدامة البيئية و اقتصاديات اكثر اخضرارا، حيث تم خلق عشرات الملايين من الوظائف الخضراء، على سبيل المثال في الولايات المتحدة شخص شغل وظيفة في السلع و الخدمات البيئية(ما يعادل2.4بالمئة)اما في لبرازيل تم احصاء(2.9مليون) وظيفة خضراء(6.6بالمئة من العمالة رسمية في 2010)، كان نمو العمالة قويا بشكل خاص في قطاع الطاقة المتجددة مرتفعا بمعدل 21بالمئة سنويا بحيث يشل قرابة (5مليون عامل) اي اكثر من ضعف عدد العاملين قبل بضعة سنوات .

4-استئصال الفقر: مازال الفقر يميز اغلب الدول النامية و هو ما تميزه التفاوتات الاجتماعية وعدم المساواة في الوصول الى خدمات التعليم و الصحة و القرض و حقوق الملكية، ومن بين الخصائص التي يقدمها الاقتصاد الاخضر هو قدرة على تقديم خيارات متنوعة للتنمية الاقتصادية و مكافحة الفقر دون الانقاص من الموارد الطبيعية للبلاد .[1]

المطلب الرابع: الإقتصاد الاخضر و الإقتصاد التقليدي

جاء الاقتصاد الاخضر لاحداث تغيير جوهري في الممارسات الاقتصادية التقليدية وهي مايطلق عليها بالاقتصاد البني او الاسود بسبب مستويات التلوث الناتجة عنها وذلك من خلال اخذ الاعتبارات البيئية في

[1] د.شريف اسماعيل،د.عبدات عبد الوهاب:**"اشكالية مساهمة الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامةومحارب الفقر في الجزائر"**، مجلة:الاقتصاد الجديد، المجلد1،ع2،جامعة الجزائر3،2015، الجزائر، ص:223، 224.

الحسبان عند القيام بالانشطة الاقتصادية المختلفة لنصل للاقتصاد الاخضر وهذا مايتضح من الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)مقارنة بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي

وجه المقارنة	الاقتصاد التقليدي(البني)	الاقتصاد الاخضر
مصادر الطاقة	يعتمد بشكل اساسي على الوقود الاحفوري المستخرج من المواد الاحفورية من باطن الارض (الفحم الحجري –البترول –الغاز).	يعتمد بشكل اساسي على الطاقة المتجددة بشتى انواعها كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
استغلال الموارد الطبيعية	لايولي راس المال الطبيعي الاهمية المستحقة له فهو لايدخل ضمن الحسابات القومية وتعاني الموارد الطبيعية فيه من سوء الاستغلال.	سبب رئيسي لوجوده هو الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية بحيث لايتجاوز هذا الاستخدام قدرتها على التجدد .
البعد البيئي	لايولي البعد البيئي اهمية حيث ان هدفه الاساسي البعد الاقتصادي بغض النظر عن الاعتبارات الاخرى لذلك نتجج عنه مستويات عالية من التلوث اثرت على النظم البيئية .	يوازن مابين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .
النمو الاقتصادي	يحرص على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو بالمقابل هذا النمو لم يوزع بشكل عادل وكان على حساب البيئة لذلك اطلق العض عليه بالنمو المشوه .	يحرص على الوصول لنمو مستدام يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية ويحد من اثر التلوث ويراعي المخاطر الطبيعية .
التكنولوجيا	يعتمد على التكنولوجيا كثيفة الانتاج والتي تحقق عوائد اقتصادية مرتفعة بغض النظر عن الموارد الطبيعية المستخدمة ومستويات التلوث الناتجة عنها .	يعتمد على التكنولوجيا النظيفة التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتعيد تدوير مايتم استخدامه والتي لايترتب عليها ملوثات عالية .
العدالة الاجتماعية	رغم تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي فان مشكلة البطالة والفقر تزداد يوما بعد يوم ليثبت عدم العدالة في التوزيع .	يهدف بشكل اساسي لمعالجة مشكلة الفقر عبر خلق فرص عمل خضراء حيث تمثل سلع وخدمات النظام البئي اكبر مصادر الدخل للفقراء.

المصدر:حسام محمد ابو عليان،**الاقتصاد الاخضر و التنمية في فلسطين استراتيجيات مقترحة**، رسالة مكملة للحصول على الماجسير، تحت اشراف:د.نسيم حسن ابو جامع، معهدالاقتصاد و العلوم الادارية، جمعة الازهر،غزة، فلسطين،2017، ص56.

التعليق على الجدول: من خلال جدول المقارنة بين الاقتصاد الاخضر والاقتصاد التقليدي نجد ان الاقتصاد التقليدي يعتمد على الموارد الاحفورية كمصدر للطاقة، اما الاقتصاد الاخضر يعتمد على شتى انواع الطاقة، الاقتصاد التقليدي لايهتم بالموارد الطبيعية عكس الاقتصاد الاخضر، الاقتصاد التقليدي لايولي البعد البيئي اهمية في حين نجد ان الاقتصاد الاخضر يوازن بين البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي، الاقتصاد التقليدي يحرص على تحقيق نمو على حساب البيئة اما الاقتصاد الاخضر يحرص على النمو المستدام، اما بخصوص التكنولوجيا فالاقتصاد التقليدي يعتمد على التكنولوجيا كثيفة الانتاج بغض النظر عن الموارد الطبيعية المستخدمة الا ان الاقتصاد الاخضر يعتمد على التكنولوجيا النظيفة التي تحافظ على الموارد الطبيعية ،اخيرا

الاقتصاد التقليدي لاتوجد عدالة اجتماعية عكس الاقتصاد الاخضر الذي يهدف بشكل اساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية

المبحث الثاني: قطاعات وآليات الاقتصاد الاخضر و اساليب تمويله

تعددت القطاعات التي ساعدت على التحول للاقتصاد الاخضر آساليب تمويله لذا في هذا المبحث سنتناول اهم قطاعاته وآليات ودوافع التحول اليه، مع اساليب تمويله

المطلب الاول: قطاعات الاقتصاد الاخضر

حددت قمة ري ودي جانيرو في عام 1992اهم القطاعات التي من شانها المساعدة على التحول الى الاقتصاد الاخضر، وهذه القطاعات هي :[1]

أولا: الطاقة المتجددة

وهي تتمثل في توليد الطاقة من مصادر متجددة لاتنضب، صديقة للبيئة تتجدد يوما بعد يوم وتشمل هذه المصادر الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح وطاقة الحرارة الجوفية والطاقة الماخوذة من المخلفات النباتيةوالغاز الحيوي وطاقة المياه ؛

ثانيا: ادارة النفايات

وذلك من خلال اعادة تدوير انفايات واستخدامها في مجلات شتى، ومعالجة المخلفات السامة واستخدامها من اجل توفير الطاقة، فلابد من الاشارة في البداية الى ان دول الاتحاد الاوروبي ادركت مبكرا اهمية تدوير المخلفات، فهي لم تلجا الى الطرق التقليدية التي نتبعها في دولنا العربية وابرزها حرق هذه النفايات او التخلص منها في مدافن مخصصة لذلك ،لما لذلك من اضرار بيئية خطيرة، حيث وضع الاتحاد الاوروبي خطة شاملة لتدوير 50%من النفايات بحلول 2022، مقارنة مع 23بالمئة عام 2001، و35بالمئة عام 2010، وهناك بعض الدول التي حققت تقدما كبيا في هذا المجال، ففي الولايات المتحدة يتم اعادة تدوير 40بالمئة من النفايات وسوق النفايات تصل قيمته الى خمسين مليار دولار، اذ تشير التقديرات الى ان انتاج النفايات المنزلية فيها يصل الى مايقارب 254مليون طن سنويا، وتصل قيمة النفايات نحو 50مليار ويتم اعادة تدوير نحو 34 الى 40بالمئة منها، ووفقا لوكالة حماية البيئة الامريكية (EPA)، يوجد نحو *20300*موقع طمر النفايات، يجمع الغاز في *520*منها ويستخدم لانتاج طاقة كهربائية تكفي لانارة نحو*700*الف منزل، وتسد مانسبته *1*بالمئة من الطلب على الغاز الطبيعي محليا ؛

[1] خدوج التيجاني و محمد عجيلة، **واقع وافاق قطاعات الاقتصاد الاخضر في الجزائر**، ملتقى دولي:الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 03.02ديسمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية، الجزائر، 2019 ،ص145.

ثالثا: ادارة الاراضي

وذلك من خلال التوسع في الزراعة المستدامة، واعادة التشجير من اجل رفع مستوى الغلال، وتحسين خصوبة التربة من خلال استخدام الاسمدة العضوية والالات المناسبة على مستوى المزارع ولتنويع المحاصيل والماشية ؛

رابعا: ادارة المياه

اعادة استخدام المياه وتعزيز كفاءة الري وذلك من خلال معالجة مياه الصرف واعادة استخدامها في الزراعة وجمع مياه الامطار والسيول باستخدام تكنولوجيات جديدة للتحلية المحلية ،ففي ستوكهولم يتم معالجة المياه بالتكنولوجيا المتقدمة لازالة النيتروجين والفوسفور، ومن ثم يتم انتاج الغاز الحيوي في محطة معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامه في الحافلات العامة وكذلك السيارات الخاصة وسيارات الاجرة، ويتم استرداد الحرارة الزائدة في مياه الصرف الصحي للتدفئة المنزلية ؛

خامسا: النقل المستدام

وذلك من خلال ايجاد وسائل النقل صديقة للبيئة مثل السيارات التي تعمل جزئيا بالكهرباء، والتوسع في مجال النقل العام والسيارات الهجينة لفتح فرص الاستثمار وخلق المؤسسات، ففي فرنسا تم تقديم برنامج للمكافأت الفرنسية للمركبات بموجب القانون العام للبيئة في ديسمبر *2007* والهادف لاعداد سوق السيارات الفرنسي ومستهلكيه لمعايير اداء اكثر صرامة للانبعاثات، حيث يتكون البرنامج من مكافاة مالية لمشتري السيارات الجديدة الصديقة للبيئة وعقوبة مالية لاولئك الذين يشترون السيارات التي تنبعث منها المستويات العالية من ثاني اكسيد الكربون ؛

سادسا: الابنية الخضراء

ويعني ذلك التوسع في البناء بمواد صديقة للبيئة، اضافة الى خضرنة الصناعات القائمة عن طريق الاستثمار في تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني ؛

سابعا: السياحة

وذلك من حلال التوسع في انشاء المجمعات السياحية والاكثار من المناطق الخضراء التي تلطف الجو والتقليل من التلوث البيئي والتي يتوقع منها زيادة امكانية التوظيف ومشاركة المجتمع المحلي .

المطلب الثاني: آلية الانتقال الى الاقتصاد الاخضر

يمكن الانتقال الى الاقتصاد الاخضرمن خلال مسارين هما:[1]

المسار الاول: ويركز على اطلاق المشاريع الخضراء من خلال اقامة مشاريع جديدة للتنمية الاقتصادية تركز على البعد البيئي و الاجتماعي، ويترتب على ذلك العديد من المنافع منها :

[1] خالد هاشم عبد المجيد،مرجع سابق،ص410-411.

*تشجيع الانشطة الشبه الخالية من الكربون؛

*اتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي؛

*ايجاد فرص عمل جديدة ؛

*ايجاد مصادر جديدة للدخل؛

*تشغيل الشباب في قطاعات جديدة.

المسار الثاني: اعادة توجيه الانماط الحالية للانتاج و الاستهلاك من خلال تحويل الانشطة الاقتصادية الحالية الى انشطة خضراء، وهوما يساهم في تحقيق المنافع الاتية:

*الحد من انبعاثات الكربون؛

*تحسين النقل العام؛

*تخفيض الشح المائي؛

*تحسين الامن الغذائي؛

*تنمية المناطق الريفية و زيادة الدخل؛

*الحد من تدهور الاراضي و التصحر.

كما يترتب على الانتقال الى الانتقال الى الاقتصاد الاخضر القضاء على الفقر و تحقيق التنمية المستدامةمن خلال ادراج القضايا البيئية في جميع الانشطة الحالية الانشطة المستقبيلة من خلال اطلاق المشاريع الخضراء.

وبهذه الطريقة ينخفض محتوى الكربون ومجموع الانبعاثات من الانشطة الاقتصادية، فتؤدي الاثار المضاعفة لهذه الانشطة الى تعزيز الاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين ايجاد فرص العمل، ويساهم تحسين الدخل بدوره في الحد من الفقر .

المطلب الثالث: أساليب تمويل الاقتصاد الاخضر

لقد تنوعت اساليب تمويل الاقتصاد الاخضر المتمثلة في :

اولا: الصيرفة الخضراء

تعرف بانها شكل من اشكال البنوك، مشابه للبنك العادي او التقليدي الا انه يعطي اهتمام خاص للعوامل البيئية و الاجتماعية، ضمن الخدمات التي يقدمها لعملائه و الترويج للانشطة الصديقة للبيئة و التي تتضمن تنمية اقتصادية كبيرة وتعزيز ممارسات الصديقة للبيئة وتخفيض البصمة الكاربونية لانشطتها المصرفية لجعل العالم أفضل.[1]

ثانيا: السندات الخضراء

[1]-road mozillalon,green banking going green,international journal of economics finance and management science ,volume 3,2015,p 32.

تمثل الصكوك او السندات الخضراء احدى الادوات المالية الحديثة نسبيا، حيث اصبحت تحضى باهتمام متزايد خلال السنوات الاخيرة، كونها توجه خصيصا لمساندة مشروعات متصلة بالمناخ او البيئة، وهذا الاستخدام المحدد للاموال التي تتم تعبئتها لمساندة تمويل مشروعات معينة هوالذي يميز السندات الخضراء عن السندات التقليدية

وتعرف على انها عبارة عن قرض صادر في سوق من قبل شركات للمستثمرين لتمكينهم من تمويل مشاريعهم المساهمة في التحول الايكولوجي(الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، الادارة المستدامة للنفايات و المياه، الاستخدام الامثل للاراضي و النقل النظيف و التكيف مع تغير المناخ....الخ)وتختلف عن السندات التقليدية في الطابع الاخضر للمشاريع الممولة.

ويمكن تعريفها على انها: سندات ذات دخل ثابت تمول الاستثمارات ذات الفوائد البيئية و المتعلقة بالمناخ ،ويمكن ان تكون السندات الخضراء بمثابة تحوط ضد المخاطر المالية ذات الصلة البيئية.

تختلف عن باقي السندات من حيث:

***مصدر:** قد تكون من المؤسسات المالية الدولية، الحكومات، البنوك العامة، الشركات التجارية، بنوك التنمية؛

***قيمة المعدل**: قد تكون بمعدلات معدومة، وبسعر فائدة ثابت، او معدل عائم او مرتبط بمؤشرات الاداء البيئي؛

***التوريق:** تدعم من اصول مؤسسات الاصدار مثل الرهون العقارية او قروض القطاع العام، او مضمونة من طرف ثالث.[1]

ثالثا: الجباية البيئية

تعد الجباية البيئية من انجح الوسائل الحالية لحماية البيئة و الاكفأ على الاطلاق، وذلك لان الجباية البيئية المتمثلة في الضرائب و الرسوم المفروضة من طرف الدولة تهدف الى التعويض على الضرر الذي يتسبب فبه التلوث، على الاعتبار ان الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الافراد، وفي نفس الوقت هي وسيلة لردع من خلال اجراءات عقابية التي تنجر على عدم الدفع من طرف المكلف.

وتعرف الجباية البيئية على انها مجموع الاحكام و التدابير التي لها اثر على البيئة، وتاخذ هذه التدابير شكل ضرائب و رسوم، اتاوات، اجراءات ضريبية تحفيزية.

وتم تعريف الجباية البيئية من طرف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية *ocde* على انها : جملة من الاجراءات الجبائية التي يتسم وعاؤها(منتجات و خدمات، تجهيزات، انبعاثات)بكونه ذات تاثير سلبي على البيئة.[1]

[1] لحسين عبد القادر، **السندات الخضراء كاداة لتمويل ودعم عملية الانتقال الى الاقتصاد الاخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المالية و الاسواق، المجلد4، العدد8، جامعة احمد دارية، ادرار، الجزائر، 2018، ص271.

المطلب الرابع: دوافع التحول نحو الاقتصاد الاخضر

تتجلى ضرورة السير قدما نحو الاقتصاد الاخضر لهذا التوجه مايلي:[2]

أولا: الازمة المالية لسنة 2008 وما خلفته من خسائراقتصادية عالمية ؛

ثانيا:ازمة الغذاء حيث بلغ عدد الجياع في العالم اكثر من مليار في عام 2009 بسبب الازمة المالية وارتفاع اسعار المواد الغذائية؛

ثالثا:التغيرات المناخية و ما تسببه من اثار مدمرة على الدول النامية ؛

رابع:الامن في خطر: الامن المائي و الغذائي و الطاقوي و البيئي.

ساعدت هذه العوامل على تغيير فلسفة الاقتصاد و التنمية في العالم، والتي لم تحقق متطلبات التنمية العادلة و المنصفة، وجاء دور الفلسفة التنموية الجديدة ان تتجه نحو "فلسفة الاقتصاد الاخضر".

المبحث الثالث:متطلبات و تحديات الانتقال الى الاقتصاد الاخضر

للانتقال الى الاقتصاد الاخضر يجب توفر العديد من المتطلبات لمواجهة تحديات الانتقال، وهو ما سناقشه في هذا المبحث:

المطلب الاول:متطلبات الاقتصاد الاخضر

يمكن تلخيص هذه المتطلبات في النقاط التالية :

أولا: مراجعة السياسات الحكومية واعادة تصميمها لتحفيز التحولات في انماط الانتاج والاستهلاك والاستثمار ؛

ثانيا: الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد؛

ثالثا: الاهتمام في قطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها ؛

رابعا: العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة واجراءات رفع كفاءة الطاقة ؛

خامسا: وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الانتاج الاكثر كفاءة في المصانع الجديدة ؛

سادسا: دعم قطاع النقل الجماعي؛

سابعا: تبني انظمة تصنيف الاراضي والتنمية مختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء ؛

ثامنا:التصدي لمشكلة النفايات الصلبة واستثمارها بما هو مفيد وصديق للبيئة .[3]

---

[1]بوقيمة سعاد،**الجباية البيئية في الجزائر(واقع و افاق)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص تسيير المالية العامة،جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،2014-2015،ص89.

[2]د.زرارقة عيسى،د.ولد عمر الطيب:**"الاقتصاد الاخضر كالية لحماية البيئة و مكافحة الفقر"**،مجلة:الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،المجلد4،ع2، جامعة ابن خلدون،تيارت ،الجزائر، 2019، ص1857.

[3]بالعجين خالدية:**"دور الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة-المانيا و الامارات نموذجا"**مجلة:العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية،المجلد13،ع31، جامعة ابن خلدون،تيارت،الجزائر،2020، ص36.

المطلب الثاني: تحديات التحول نحو الاقتصاد الأخضر

تتمثل هذه التحديات في :

أولا: تفعيل التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية التي تستند الى الحد من المخاطر البيئية ؛

ثانيا: الاعتماد على سياسات حماية GREEN PTROTECTIONISMوحواجز فنية اضافية امام التجارة، بما يتلائم مع المعايير البيئية ؛

ثالثا: الاهتمام بالتنمية البشرية قصد ايجاد كوادر قادرة على التعامل مع التغيرات المعاصرة في مجال التنمية البيئية ؛

رابعا: تاهيل العمالة تعليما وتدريبا وتقانة وتطوير نظمها العلمية والمعرفية والمعلوماتية، والتاقلم مع التكنولوجيات البيئية ؛

خامسا: ترشيد استغلال الطاقة ورفع كفاءة استخدامها، والبحث عن مصادر بديلة لها، كالرياح والطاقة الشمسية والحيوية والنووية ؛

سادسا: ترشيد استغلال موارد طبيعية ورفع كفاءة استخدامها لتقليص الفجوة الغذائية جراء الزيادة السكانية بما يحقق الامن الغذائي المستدام ؛

سابعا: تقليص كلفة التدهور البيئي خاصة في البلدان العربية التي تبلغ سنويا حوالي خمسة وتسعين مليار دولار اي مايعادل خمسة بالمئة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي ؛

ثامنا: هناك علاقة مباشرة بين تاثيرات الظواهر المناخية وفقدان وظائف مثل (العواصف والفياضانات والجفاف والتصحر وتغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الارض)خاصة على العمال الذين يعتمدون في عيشهم على مجالي الزراعة والسياحة،ومن ثم هناك ارتباط وثيق بين التشغيل والتنمية المستدامة .[1]

المطلب الثالث:ابرز المنظمات العاملة في مجال الاقتصاد الاخضر على المستوى العالمي

من خلال الجدول التالي سنحاول ابراز اهم المنظمات المهتمة بمجال الاقتصاد الاخضر :

جدول رقم(3) ابرز المنظمات العاملة في مجال الاقتصاد الاخضر على المستوى العالمي

المنظمة	مجالات الاهتمام
برنامج الامم المتحدة للبيئة	-التعريف بمفاهيم الاقتصاد الاخضر. -اعتماد الاقتصاد الاخضر كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر. -تهيئة الظروف المناسبة للانتقال الى الاقتصاد الاخضر و توفير التمويل لذلك. -الاقتصاد الاخضر و الاهداف الانمائية للالفية. -الاتفاقية البيئية الجديدة. -مبادرات الوظائف الخضراء. -انماط الاستهلاك و الانتاج المستدامة.
	-توضيح مفهوم الوظائف الخضراء و تعزيز العمل الائق في الاقتصاد الاخضر. -تحديات تشغيل الشباب و سد فجوات بين الجنسين.

[1] بالعجين خالدية، مرجع نفسه، ص36.

منظمة العمل الدولية	-مؤشرات سوق العمل. -المسائل الرئيسية على مستوى السياسات لايجاد فرص العمل. -حصة القطاعين العام و الخاص في فرص العمل و هجرة العمال.
برنامج الامم المتحدة الانمائي	تقييم الوظائف الخضراء في اربعة قطاعات"الطاقة و البناء و الزراعة و ادارة النفايات".
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية	-مشروع مشترك بين منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية و برنامج الامم المتحدة للبيئة حول الانتاج الاكثر نظافة و كفاءة من حيث استخدام الموارد. -الصناعة الخضراء للاقتصاد قابل للاستدامة و الاستمرار في المستقبل.
فريق ادارة البيئة	-تقرير الفريق المعنى بادارة مسائل الاقتصاد الاخضر:تدابير تحفيز الاقتصاد الاخضر،جعل الاقتصاد الاخضر مفيدا للفقراء،دعم الابتكار و التكنولوجيا،الاستثمار في الانتقال الى الاقتصاد الاخضر.
المفوضية الاوروبية	-دعم مبادرة الاقتصاد الاخضر. -الانتقال الى الاقتصاد الاخضر في الاتحاد الاوروبي.

المصدر: عيسى معزوزي،جهاد بن عثمان،مرجع سابق،ص144.

التعليق على الجدول:من خلال الجدول السابق نجد ان هنالك العديد من المنظمات البارزة في الاقتصاد الاخضر وكل منظمة لها مجال اهتمام خاص بها ،مثل الامم المتحدة للبيئة تهتم بالتعريف بمفاهيم الاقتصاد الاخضر و القيام بمبادرات الوظائف الخضراء،منظمة العمل الدولية تقوم بتوضيح مفهوم الوظائف الخضراء و تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الاخضر مع الاهتمام بمؤشرات سوق العمل و المسائل الرئيسية على مستوى السياسات لايجاد فرص العمل،منظمة الامم المتحدة قامت بمشروع مشترك بين برنامج الامم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية البيئية حول الانتاج الاكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد،المفوضية الاوروبية تقوم بدعم مبادرة الاقتصاد الاخضر و الانتقال الى الاقتصاد الاخضر في الاتحاد الاوروبي.

خلاصة الفصل

من الواضح بان الانتقال الى اقتصاد اخضر لم يعد اختيارا بل حاجة، فالاقتصاد الاخضر هو ذلك الاقتصاد الذي يهتم بالبيئة بالدرجة الاولى من خلال الاستغلال الامثل لمواردها من اجل تحقيق التنمية المستدامة،للاقتصاد الاخضر العديد من الابعاد منها البعد الاجتماعي الذي يهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية و القضاء على الفقر...، للاقتصاد الاخضر مجموعة من المتطلبات لابد من توفرها لتحقيقه كالاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها، الانتقال الى الاقتصاد الاخضر واجه العديد من التحديات على راسها ترشيد استغلال الطاقة ورفع كفاءة استخدامها ،والبحث عن مصادر بديلة لها ،كالرياح والطاقة الشمسية والحيوية والنووية، الاهتمام بالتنمية البشرية قصد ايجاد كوادر قادرة على التعامل مع التغيرات المعاصرة في مجال التنمية البيئية .

الفصل الثاني:
التنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني: نظريات و مبادئ التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها

المبحث الثالث: متطلبات التنمية المستدامة و تحدياتها

تمهيد

ان من اهم التحديات و الاولويات في عالم اليوم قضية الحفاظ على البيئة و تنميتها من اجل تحقيق مفهوم الاستدامة في التنمية،حيث ان جميع القضايا البيئية مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسات و ممارسات التنمية فلم يعد الادراك البيئي مسالة رفاهية و شروط لحياة مثلى، بل مسالة حياتية هامة في حياة الانسان، لها بعدها الاقتصادي و الاجتماعي و التربوي للمجتمع.

وبهذا فقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال العشريتين الماضيتين على صعيد الساحة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية العالمية .

لهذا سنتطرق الى ماهية التنمية المستدامة و اهم نظرياتها و مبادئها و مؤشرات قياسها مع متطلباتها وتحدياتها.

المبحث الاول: ماهية التنمية المستدامة

عرف موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال العقدين الماضيين، حيث اصبحت اغلب دول العالم تتبناه وتسعى الى تحقيقه، فعقدت العديد من المؤتمرات و الاجتماعات من اجله

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة و نشأتها

تعددت تعاريف التنمية المستدامة خلال تطورها التاريخي.

اولا:مفهوم التنمية المستدامة

هناك بعض التعاريف المتاحة لمفهوم التنمية المستدامة، نذكر منها :

1-تعريف وفاء احمد عبد الله (1983): التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والاجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع الى وضع افضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية وهدم الانسان لها، في ظل السياسة المحلية والعالمية للمحافظة على هذا التوازن .

يرى وفاء احمد عبد الله تحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية وهدم الانسان لها باستخدام التكنولوجيا المناسبة يحقق التنمية المستدامة .

2-تعريف ماهر ابو المعاطي(2014): التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الانسان تؤكد على التوازن بين البيئة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية واحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على اساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على اساس من المشاركة المجتمعية مع الابقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .[1]

[1] د.مدحت ابو النصر و ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة**، المجموعة العربية للتدريب و النشر، مصر،2017، ص81.

يرى ماهر ابو المعاطي ان التنمية المستدامة هي حقيقية هدفها تحقيق التوازن واحداث تحولات على اساس علمي لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بالخصوصية الحضارية .

3-كما عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة في المادة 04من الباب الاول من القانون رقم 03-10المؤرخ في19جمادى الاول 1424ه الموافق ل19جويلية 2003م، المتعلق بحماية البيئة في ايطار التنمية المستدامة كالتالي :"التنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية اقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، اي ادراج البعد البيئي في ايطار تنمية تضمن تلبية حاجات الاجيال الحاضرة والاجيال المسقبلية."[1]

يرى المشرع الجزائري ان التنمية المستدامة هي توازن بين تنمية اجتماعية واقتصادية لتحقيق احتياجات الحاضر والمستقبل دون المساس بالتوازن البيئي .

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان التنمية المستدامة هي نوع من الاستجابة لحاجات الحاضر من دون تهديد قدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها .

ثانيا: نشأة التنمية المستدامة

هناك الكثير من يرجع بداية الاهتمام بالتنمية الى تقرير نادية روما لعام 1972بعد نشره لتقريره الشهير بعنوان "حدود النمو "والذي اعتبره المختصون نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل البيئية :[2]

1-سنة 1972نظمت الامم المتحدة مؤتمر بمدينة بستوكهولم حول الانسان والبيئة، من05-06جويلية وكان بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، حضرته الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو مع غياب الاتحاد السوفياتي وشركائه ناقش قضايا البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم .

2-عقد في كينيا بنيروبي سنة 1982 مؤتمر اخر للبيئة لتقديم الحالة البيئية العالمية وقد اصدر هذا المؤتمر اعلان نيروبي، وفي نفس العام اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة وذلك من خلال اتخاذ تدابير ملائمة على المستوى الدولي والوطني لحماية الطبيعة ودعم التعاون الدولي .

3-سنة 1987 صدر تقرير "مستقبلنا المشترك "عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة دعا فيه الى الدعوة الى ان تراعي تنمية الموارد البيئية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم، من دون الاخلال بقدر النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الاجيال القادمة .

4-وفي حين انه سنة 1992 عقد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية مؤتمر قمة الارض بريو دي جانيرو لمناقشة سبيل تفعيل التنمية المستدامة، واعتمد قادة العالم جدول اعمال القرن الواحد والعشرين مع وجود خطة عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة .

[1] عيسى معزوزي،جيهاد بن عثمان، مرجع سابق،ص136.
[2] عبد النعيم دفرورو اخرون، مرجع سابق،ص:216،217.

5-سنة 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمية في جوهانسبوغ من 26 اوت الى 04 سبتمبر، واستعرض خلاله العقبات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، وقد اطلقت حينئذ خطة جوهانسبوغ مؤكدين على وضع استراتيجية التنمية المستدامة قبل عام المشاركة .

وتتالت اللقاءات والاجتماعات الدولية للسعي نحو تحقيق تنمية افضل في ايطار التعاون الدولي والاقليمي

المطلب الثاني :خصائص واهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة العديد من الخصائص و الاهداف نذكر منها:

اولا:خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة خصائص يمكن حصرها في النقاط التالية :[1]

1-التنمية المستدامة ظاهرة عبر جيلية: تتمثل عملية تحويل من جيل الى اخر، وهذا يعني ان التنمية المستدامة لابد ان تحدث عبر فترة زمنية لاتقل عن جيلين، اي ان الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25الى 50سنة .

2-مستوى القياس: التنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت حسب كونها، محلية او اقليمية او عالمية .ولذلك يمكن القول بان مايعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة ان يكون كذلك على المستوى العالمي ويعود هذا التناقض الجغرافي الى اليات التحويل، والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد او منطقة معينة الى بلدان او مناطق اخرى .

3-المجالات المتعددة: في ضوء هذه الخاصية، تتكون التنمية المستدامة من اربعة مجالات على الاقل وهي المجالات الاقتصادية، والمجالات البيئية، والمجالات الاجتماعية .

4-الاستمرارية: اذ يتطلب توليد دخل مرتفع يمكنه من اعادة استثمار جزء منه حتى يسمح باجراء الاحلال والتجديد والصيانة للموارد وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وكذلك القابلة للتجدد بما يضمن مصلحة الاجيال القادمة .

5-تحقيق التوازن البيئي: وذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة وضمان انتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة.

ثانيا:اهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال الياتها و محتواها الى تحقيق مجموعة من الاهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي: .[2]

---

[1] علي خنافر،**القضايا البيئية العالمية الراهنةوانعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري و تحوله الى الاقتصاد الاخضر**،اطروحة لنيل شهادة:الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و عليوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2018/2017، ص77.

[2] صليحة حفيفي،**تسيير النفايات الصلبة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، اطروحة لنيل شهادة:الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بيئة،جامعة الجزائر 3، الجزائر،الجزائر،2015/2014، ص113.

1-تحقيق نوعية حياة افضل للسكان، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية و بشكل عادل و مقبول ؛

2-احترام البيئة الطبيعية، وذلك من خلال التعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على اساس انها حياة الانسان؛

3-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وذلك من خلال تنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاهها و حثهم على المشاركة الفعالة في ايجاد حلول مناسبة لها، عن طريق مشاركتهم في اعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج التنمية المستدامة؛

4-تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد، حيث تعامل التنمية المستدامة الموارد الطبيعية على انها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها او تدميرها، وتعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني؛

5-استخدام تكنولوجيا الانتاج الانظف، وذلك من اجل تقليل حجم التلوث و كمية النفايات؛

6-جعل المجالس و الحكومات المحلية مسؤولة عن ادارة و تسيير النفايات، وذلك عن طريق معالجتها و تثمينها للاستفادة منها؛

7-العمل على تلبية الحاجات الاساسية للانسان، فهو محور التنمية المستدامة، لانها تتضمن تنمية بشرية تؤدي الى تحسين مستوى الرعاية الصحية و التعليم للبشر؛

8-ضمان مستوى سكاني مستقر، وذلك من خلال ايجاد نوع من التوازن بين النمو السكاني وقدرة البيئة على استيعاب الزيادة السكانية؛

9-المحافظة على قاعدة الموارد و تعزيزها، من خلال ترشيد استخدامها و ايجاد البدائل؛

10-دمج الشؤون البيئية في عملية صنع القرارات الاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق دراسة مدى تاثير المشاريع الاقتصادية على البيئة، بالنظر الى مدخلات العملية الانتاجية وكذا مخرجاتها

11-انعاش النمو الاقتصادي مما يسمح له بالاستمرار و التواصل، من خلال تغيير انماطه و توجيهاته في الايطار البيئي السليم؛

12-اعادة توجيه التقنيات الانتاجية، وذلك بالاعتماد على التقنيات المرشدة بيئيا

وعلى العموم يمكن ادراج اهداف التنمية المستدامة في الجدول التالي:

جدول رقم (3):اهداف التنمية المستدامة

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان المد الكافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية و الصناعية	تامين الحصول على المياه في المناطق بالكمية الكافية	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية
الغذاء	رفع الانتاجية الزراعية	تحسين الانتاجية وضمان	ضمان الاستخدام

	من اجل تحقيق الامن الغذائي و التوجه نحو التصدير	الامن الغذائي المنزلي	المستدام و الحفاظ على الاراضي و الغابات و المياه
الصحة	زيادة الانتاجية من خلال الرعاية الصحية و الاجراءات الوقائية في اماكن العمل	فرض معايير للهواء و المياه و الضوضاء وضمان الرعاية الصحية للفقراء	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الانظمة الايكولوجية
المأوى و الخدمات	ضمان الامداد الكافي و الاستعمال الكفء للموارد البناء و المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب	ضمان الاستخدام الامثل للموارد المتاحة
الطاقة	ضمان الامداد الكافي و الاستخدام الامثل للطاقة في مجالات التنمية	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للاغلبية الفقيرة	خفض الاثار البيئية للوقود و التوسع في استعمال الطاقات المتجددة
التعليم	ضمان وفرة اليد العاملة المدربة لكل القطاعات الاقتصادية	ضمان التعليم لكل الفئات	ادخال البيئة في المناهج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية و فرص العمل	دعم المشاريع الصغيرة و خلق الوظائف للاغلبية الفقيرة	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية

المصدر: صليحة حفيفي،**تسيير النفايات الصلبة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**،اطروحة لنيل شهادة:الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بيئة، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر،2015/2014، ص113.

التعليق على الجدول : من خلال جدول اهداف التنمية المستدامة نجد ان التنمية المستدامة تنقسم الى ثلاثة تنميات وهي التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، تتحقق بتحقق جملة من الاهداف هي وفرة المياه، والاكتفاء في مجالات الصحة والغذاء الطاقة الماوى والخدمات التعليم والدخل مع ضمان استمراريتهم .

المطلب الثالث:أبعاد التنمية المستدامة

من المفروض ان تسعى التنمية المستدامة الى التوفيق بين الابعاد الثلاثة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية .

اولا:البعد الاقتصادي: و يتعلق بانتاج ما يغطي جميع حاجيات الانسان الاساسية و يحسن رفاهيته و مستوى عيشه، وهذا يستدعي تطوير القدرات الانتاجية و التقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي و تحفيز المقاولات على الاستثمار، و تبني اساليب الانتاج و الادارة الحديثة من اجل مضاعفة الانتاجية.

ثانيا:البعد الاجتماعي: للحفاظ على التراث البيئي العالمي و الموارد الطبيعية من اجل الاجيال القادمة، يجب ايجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديا للحد من استهلاك الموارد، و ايقاف التلوث، وحفظ الموارد الطبيعية.

ثالثا:البعد البيئي: اي وجود نظام مستدام بيئيا يحافظ على قاعدة قوية من الموارد الطبيعية و يتجنب استنزاف هذه الموارد، وهذا يتطلب حفظ التنوع البيولوجي، و التوازن في الغلاف الجوي، وانتاجية التربة، فضلا عن

انظمة اخرى خاصة بالبيئة الطبيعية التي لا تصنف عادة على انها موارد اقتصادية، ويمكن اختصار ذكر اهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي :

1-النظام الايكولوجي، والتنوع البيولوجي، الانتاجية البيولجية؛

2-الطاقة و الصناعة النظيفة؛

3-القدرة على التكيف؛

4-الاعلام و الثقافة للجميع.[1]

المطلب الرابع: مبررات التنمية المستدامة

توجد العديد من المبررات تقف وراء ظهور التنمية المستدامة و اهمها مايلي:[2]

اولا: اكدت الدراسات الحديثة على ضرورة الحفاظ على المواد الطبيعية الناضبة(غير متجددة) وعلى البيئة و التوازنات الجوهرية في الانظمة البيئية ؛

ثانيا: فقد تكاثرت العمليات التي الحقت الضرر بشكل كبير في البيئة، وادت الى ارتفاع درجة التلوث البيئي؛

ثالثا: المشاكل المتزايدة التي تواجه العملية التنموية في الدول النامية؛

رابعا: لقد ادت ازمة الطاقة في السبعينات من القرن العشرين الى الانتباه الى قضية الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية غير المتجددة و تلوث البيئة؛

خامسا: لقد ادت عولمة الاقتصاد و التنامي المطرد في الفلسفة الليبرالية الى تعميق الفروقات داخل المجتمع الواحد و بين المجتمعات الدولية؛

سادسا: التزايد المنفلت لعدد السكان؛

سابعا: التوقعات بزيادة الانتاج؛

ثامنا: ان مبررات حفظ الاصول الطبيعية لضمان حقوق الاجيال القادمة تجد تفسيرها في الخسائر الفادحة الناجمة عن تلف راس المال البيئي، وعدم وجود بدائل صناعية للموارد الطبيعية.

المبحث الثاني:نظريات و مبادئ التنمية المستدامة و مؤشرات قياسه

بسبب انتشار موضوع التنمية المستدامة الكبير تطرق اليه العديد من العلماء و الاقتصاديين ما ادى الى ظهور العديد من الاراء المتعلقة به، وقد تم وضع مبادئه في اعلان ري ودي جانيرو مع مؤشرات تعمل على قياسه.

[1] نيازي كمون و اخرون،**الاقتصاد الاخضر الباب الملكي للتنمية المستدامة تجربة تونس**،الملتقى الدولي،الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول االنامية، جامعة صفاقس، تونس،02.03ديسمبر 2019 ،تونس،2019، ص99.

[2] علي خنافر، مرجع سابق، ص74.

المطلب الاول:نظريات التنمية المستدامة

هنالك العديد من الاراء متعلقة بالتنمية المستدامة ظهرت من طرف بعض علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع منها:[1]

اولا:**النظريات الداعمة للاولية البيئية**

نجد من بينها :

1-نظريةGAYA: بالنسبة لمؤسسها لجيمس لوفلوك فالطبيعة لها اسبقية على الانسان الذي يعد الا جزء منها ،فهي خلقت لتحافظ على نفسها وليس احتياجات الحالية واللاحقة، فالمعايير الايكولوجية وحدها التي تسير العلاقة بين المحيط والمجتمع ،دون الاخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

2-نظرية حقوق الكائنات غير بشرية: قام الدوليويولد وبعض الحركات الانجلوساكسونية بترويج هذا المبدا وجعله اكثر شعبية في امريكا والمانيا لاولوية الطبيعة على الانسان .

3-النظرية المتشائمة: نشر توماس ماتس سنة 1798مقاله المشهور حول مبادئه عن السكان ويرى استمرار تكاثر وزيادة تناسل الجنس البشري ستواجه مشاكل حدود المواد الطبيعية .

4-النظرية المتفائلة: يرى جون ستوارت ميل ان الموارد الطبيعية المحدودة يمكن ان تمثل قيد على زيادة الانتاج في المستقبل، لكن هاته الحدود لم يتوصل اليها بعد ولن تصل اليها.

5-الحركة الامريكية المحافظة (1890-1920): قادها تيدور روزفلت وترى ان نمو الاقتصاد محاط من مجموعة من القيود البيئية الناضبة ليس من السهل تجنبها، والاسراع الكبير في استخدام تلك الموارد البيئية الناضبة يهدد الاجيال القادمة .

6-دراسة برانت وومورس 1963: في دراستهم عن الندرة والنمو الاقتصادي خلصت نتائجهم على ان التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة الموارد الطبيعية ويؤدي الى انخفاض تكاليفها ما يقود زيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية .

7-نظرية الحالة الثانية او المسقرة: برز مصطلح الحد المطلق في الستينات من جديد بزعامة الديمغرافيين والطاقويين، هذه المرة قامت مجموعة من العلماء على التاكيد ان النمو الاقتصادي البطئ او حق ايقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت استقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة .

8-نظرية حدود النمو: اقدم نادي روما عام 1972في تقريره حدود نموذجا جديد بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات عالمية (السكن، الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة،التلوث).

ثانيا:النظريات الداعية الى الاولوية الاقتصادية

من بينها:

[1] عيسى معزوزي،جيهاد بن عثمان، مرجع سابق، ص-ص218-220.

1-نظرية تعديد السوق: ترى لزاما اخذ الموارد الطبيعية بعين الاعتبار في العملية الاقتصادية، وتناولها كمؤثرات فاعلة فيتطلب بالتالي تعديد السوق .

2-نظرية الاستدخال :اقترح اورتوبيجو ضرورة فرض رسوم عن المسؤولين تعويضا عن النفايات الملوثة التي يرمونها، يتم تخصيص تلك الرسوم لتسديد الاشغال لتجميل المحيط.

3-نظرية حقوق الملكية :انتقد رونالد كواز الخاصية الملثى لرسوم لاقتراح بيجو واقترح حلا اقل تشدد.

4-نظرية الموارد الناضبة :قامت دراسة هارولد هوتلينغ 1923 ببناء نموذج حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة .

5-نظرية الاقتصاد الايكولوجي :تدعو للتقارب بين علوم الاحياء والعلوم الاجتماعية، ومن ثم يتحول الى مجال جديد لدراسات العلاقات المترابطة بين الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية .

6-نظرية النمو الداخلي :مع تغير نظريات النمو الاقتصادي اكدت عديد الدراسات فشل النظريات التي تتجاهل دور التطور التكنولوجي في التغلب ولو بشكل نسبي على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية .

ثالثا:النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية

من بينها:

1-نظرية التنمية الدائرية المتراكمة: وضعها السويدي جونر ميردال يرى ان الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية تؤدي الى زيادة الفوارق الاقليمية بانواعها المختلفة بين المركز الذي تمثل المناطق الحضارية والهامش الذي تمثل الارياف .

2-نظرية مراكز النمو :اسسها هيرشمان تتقاطع مع النظرية السابقة باستثناء بعض الفوارق.

3-نظرية الاسقطاب العكسي: لصاحبها هوريكا ردسون يرى ان الاثار الانتشارية تحصل بين من المركز نحو الهوامش بشكل الي دون الحاجة لتدخل الدولة كما راى ميردال وهيرشمان .

4--نظرية القلب والاطراف :يرى فريدمان ان التضام الجغرافي في المدن النامية يتكون من فرعين :

-القلب وهو المنطقة الحضارية الرئيسية وقطب او مركز النمو؛

-الاطراف وهي مناطق الظهير او الهامشية .

5-نظرية التحيز الحضري :وضعها ميخائيل لبتون من خلال الاجابة عن السؤال لماذا يبقى الفقراء فقراء، محاولا تفسير بقاء وتزايد ظاهرة الفقر.

6-نظرية النظام العالمي :يقول اصحابها ان الازهار النسبي الذي تنعم به قلة يقوم على بؤس الكثرة .

7-نظرية الاقتصادي الامثل :قدمها فرانك رمزي وطورها اخرون، فتصورها ان منفعة المجتمعات الدالة في منفعة الافراد .

رابعا:وجهات النظر حول التنمية المستدامة: هناك عديد وجهات النظر من طرف الهيئات والمؤسسات الدولية على سبيل المثال :

1-البنك الدولي :مع تزايد الفروق في توزيع الدخل والثروات ومعدلات البطالة وانتشار الفقر اعلن البنك العالمي سنة 1999على مبادرة جديدة اطلق عليها "الايطار الشامل للتنمية "تستند الى طرح جديد لمفهوم التنمية ومؤشراتها .

2-الاستدامة في الاسلام :اشتمل الدين الاسلامي الحنيف على فيض من الايات الكريمة والاحاديث النبوية الشريفة التي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر دلالات الاستدامة وابعادها .

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

حتى تتحقق التنمية المستدامة لابد من توفر مجموعة من المرتكزات او المبادئ، تم وضعها في اعلان ريو ديجانيرو، نوجزها فيما يلي :

1-تشجيع استخدام البنزين الخالي من الرصاص، وتحسين وسائل النقل العام وشبكة الطرق، للحد من التلوث الناجم عن السيارات ؛

2-خلق سياسات تنموية متوازنة اقليميا بين القطاعات الاقتصادية، حيث ان وفرة الموارد الطبيعية اللازمة للزراعة لاتعني التركيز على التنمية الزراعية واهمال التنمية الاقتصادية والعكس صحيح، كما يجب خلق توازن جهوي بين التنمية الريفية والتنمية الحضارية ؛

3-ادراج البيئة وتكاليف حمايتها ضمن دورة حياة المنتجات ؛

4-تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال الاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية، خاصة الناضبة منها، مع التوجه للموارد والطاقات المتجددة ؛

5-الحفاظ على التنوع البيولوجي باعتماد سياسات تتعامل مع المشاكل البيئية طويلة الاجل ؛

6-زيادة اتساع قاعدة اتخاذ القرار والسماح للجمهور بالمشاركة ؛

7-الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الدول تحقيقا للتنمية المستدامة ؛

8-دعم برامج تنظيم الاسرة ،خاصة في الدول النامية التي تتسم بمدلات نمو سكاني سريعة جدا، من اجل تخفيض معدل النمو السكاني عند مستوياته الامنية بيئيا ؛

9-التخفيف من حدة الفقر، والذي يعتبر عائقا امام التنمية المستدامة ؛

10-المتابعة المستمرة للاثار البيئية للمشروعات الانمائية ، وذلك من خلال رقابة بيئية مستمرة لضمان وجود علاقة سليمة ومتوازنة بين التنمية والبيئة ؛

11-تعزيز الاساس العملي للادارة البيئية السليمة، بما يكفل حسن استخدام الموارد البيئية الطبيعية والبشرية ؛

12اعتماد المحاسبة البيئية الاقتصادية كاساس حتمي في تقييم جدوى مشروعات الانمائية ؛

13-دعم برامج التوعية البيئية التنموية على اسس علمية .[1]

المطلب الثالث:مؤشرات قياس التنمية المستدامة

هناك العديد من مؤشرات قياس التنمية المستدامة نذكر منها:

اولا:التعديل البيئي التقريبي للناتج: يقوم على قيمة الناتج الوطني الصافي و يستبعد منه قيم الاستهلاك للعناصر مثل راس المال الطبيعي و التغير في تدفقات التلوث، ويعد مؤشرا تقريبا لغياب عدد من عناصر مخزون راس المال الطبيعي من الحساب.

ثانيا:المدخلات الحقيقية (shavings for Roel): هذا المؤشر يقارن بين مجموع الاستهلاك من راس مال المستثمر و راس المال الطبيعي مع المبلغ المعاد استثماره في الاقتصاد.

ثالثا:الناتج الاولي الصافي بالنسبة للاستهلاك: يقيس هذا المؤشر المنتج من الموارد الاولية و ينسبه الى الاستهلاك و يستخدم هذا المؤشر في مجال الطاقة.

رابعا:المجال البيئي(environmental): يقيس العدالة في التوزيع و تخصيص الموارد في العالم، فهو يحدد ما اذا كان نصيب الدولة من الموارد المستهلكة اكبر او اقل من نصيبها في العالم.

خامسا:مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستدامة و مؤشر التقدم الحقيقي: تتضمن هذه المؤشرات مدى التوزيع العادل للدخل مثلما تقيس مستويات التدهور البيئي و نسبة العمل غير مدفوع الاجر.[2]

المطلب الرابع:مستويات التنمية المستدامة

يمكن تقسيم الاستدامة الى ثلاثة مستويات ضعيفة،منطقية ،قوية اعتمادا على الدرجة التي تلتزم بها في التعامل مع الحفاظ على راس المال بكل انواعه:[3]

اولا:الاستدامة القوية: تتمثل في الحفاظ على المكونات المختلفة لراس المال في مستواها الاصلي كل على حدى، ووفقا لهذا المفهوم فان مكونات راس المال تعد مكملة لبعضها البعض و ليست بدائل، فعلى سبيل المثال فان حصيلة بيع البترول لا بد وان تستثمر في مجالات الطاقة و تطويرها و الحصول على انتاج مستديم للطاقة، واذا بذلنا جهدا في المقابل لتثبيت مستوى احتياطي الراسمال الكلي، حينئذ ننقل للاجيال القادمة القدرة ذاتها في انتاج الخيرات و الخدمات اي انتاج الرفاهية.

ثانيا:الاستدامة الضعيفة: تتمثل في الحفاظ على راس المال الكلي عند مستواه الاصلي دون الاخذ في الاعتبار التغيرات في مكونات راس المال(الطبيعة، البشرية، الاجتماعية، من صنع الانسان)، وبالتالي فان الاستدامة الضعيفة تقون على افتراض ان هذه الانماط من راس المال تعد بدائل لبعضها البعض، على الاقل بالنسبة لمستويات الانشطة الاقتصادية الحالية و الموارد المتاحة.

---

[1] صليحة حفيفي،مرجع سابق،ص115.
[2] علي خنافر، مرجع سابق،ص85.
[3] احمد تي و اخرون،**التنمية المستدامة ،ابعادها و مؤشرات قياسها**: الملتقى الدولي،جودة الحياة و التنمية المستدامة في الجزائر-الابعاد و التحديات، جامعة الشهيد حمة لخضر ،الجزائر،04-05فيفري2020، بسكرة، الجزائر،2020، ص:289،290.

ثالثا:الاستدامة االمنطقية: يتطلب هذا النمط من الاستدامة بالاضافة الى الحفاظ على راس المال الكلي عند مستواه الاصلي، و الاهتمام بكل مكون من مكونات راس المال من طبيعية و بشرية و من صنع الانسان، فمثلا يمكن استهلاك البترول طالما تستخدم الحصيلة في الاستثمار في مكون اخر(راس المال البشري مثلا)، كذلك يجب العمل على تحديد المستويات الحرجة لكل مكون من مكونات راس المال، والتي يمكن ان يؤدي تعديها الى ظهور مشكلة عدم القدرة على الاحلال.

المبحث الثالث:متطلبات التنمية المستدامة و تحدياتها

بعد انتشار موضوع التنمية المستدامة و الانطلاق في تطبيقها في العديد من دول العالم كان لا بد من توفر العديد من المتطلبات لنجاح تحقيقها، كذلك انتشارها ادى الى ظهور مجالاتها .

وخلال مسار تحقيق التنمية المستدامة كان لابد من مواجهة العديد من التحديات اهمها التحديات البيئية ،ولهاذا فقد وجب دراستها جيدا لكي يتم مواجهتها، او حتى الانقاص منها و من حدتها.

المطلب الاول:متطلبات التنمية المستدامة

ان الوصول الى تحقيق التنمية المستدامة يستلزم مجموعة من المتطلبات نذكر منها ما يلي:

1-بالنسبة للمحيط الحيوي، تتطلب التنمية المستدامة المحافظة على صحة النظم البيئية وحسن ادائها، فعلى المجتمع ان يخدم وحدة النظام وتكامل عناصره، وان يحفظ عدد السكان و معدلات استهلاكه في ايطار قدرة النظام البيئي على العمل ؛

2-اما بالنسبة للمحيط الصناعي فان التنمية المستدامة تتطلب اختيار الوسائل التكنولوجية ذات النفايات المحدودة و المتناقصة، و التي تعتمد على اعادة استخدام ة تدوير النفايات كما تتطلب التنمية المستدامة التكنولوجية الملائمة للبيئة ؛

3-المحافظة على سلامة العمليات البيئة مثل قدرة النبات على النمو، قدرة التربة على استعادة خصوبتها؛

4-المحافظة على الموارد و استغلالها بطريقة لا تؤدي الى استنزافها؛

5-وبالنسبة للمحيط الاجتماعي، فان التنمية المستدامة تتطلب سياسات تتضمن اهدافا تتصل بمعدلات الاستهلاك و الزيادة السكانية و توزيعها جغرافيا، بما يحفظ التوازن بين الموارد المتاحة و الحاجات الاساسية وكذا تنمية الموارد البشرية بالتدريب، وتنظيم برامج خاصة بالتربة و نشر الوعي البيئي؛

6-اخذ البعد البيئي بعين الاعتبار عند تقييم المشروعات الجديدة، من خلال اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع حدوث التلوث عند المنبع او معالجته بعد حدوثه.[1]

المطلب الثاني:تحديات التنمية المستدامة

هناك ثلاث تحديات للتنمية المستدامة نذكرها :[1]

[1] صليحة حفيفي، مرجع سابق، ص126.

اولا:التحديات الاقتصادية للتنمية المستدامة

من بينها:

1-السكان: تعد المشكلة السكانية احد المشكلات التي تعرقل جهود التنمية المستدامة، ويرجع سسبها الى حالة عدم توافق بين معدلت النمو السكاني مع معدلات النمو الاقتصادي، ويشير الاقتصاديون بانه لكي يحدث نمو اقتصادي واجتماعي ملموس فلابد من زيادة معدل نمو الدخل الوطني ليصل الى ثلاثة امثال النمو السكاني .

2-البطالة :ان خطورة تلك المشكلة لاترجع فقط الى اثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتمثل في اهدار لموار البشرية وتعمق الفقر وزيادة حدة التوترات الاجتماعية، الى جانب تاثيرها السلبي على الاستقرار السياسي، حيث ان تفاقم مشكلة البطالة والوجه الاخر لتردي معدلات الاستثمار والتنمية كما وكيفا .

3-عجزميزان المدفوعات: حيث ان اي زيادة في العجز من شانه ان يعرقل سبل تحقيق التنمية المستدامة .

4-ضعف معدل النمو الاقتصادي: يشكل النمو الاقتصادي مؤشرا من اهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي الذي يتعلق بارتفاع الانتاج والمداخيل وثروة الامة، ويعد الناتج المحلي الخام كاداة لقياس النمو الاقتصادي، ومن اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة لابد من تحسين الناتج المحلي الخام .

ثانيا:التحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة

من بينها:

1-مشكلة التعليم: يعد الاهتمام بالتعليم من القضايا الاجتماعية الهامة المحددة لكفاءة راس المال البشري في الدولة ومن ثم يساهم في الازدهار و تقدم المجتمعات، و بالتالي تعزيز التنمية المستدامة.

2-مشكلة الصحة: نص المبدأ الأول من اعلان ريو للبيئة و التنمية على مايلي:"يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ويحق لهم ان يحيوا حياة صحية و منتجة في وئام مع الطبيعة"، ولكن لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة مع تفشي الامراض المنهكة بدرجة كبيرة، كما يتعذر الحفاظ على صحة السكان دون وجود تنمية مستدامة من الناحية البيئية.

3-تفاقم حدة الفقر: يعتبر الفقر من ابرز المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدد استقرار الدول، و للتقليل من حدته، يجب تشجيع الاستثمار، تحقيق الانعاش الاقتصادي مع ضرورة التعجيل بالنمو الاقتصادي و تعزيز هذا النمو لصالح الفقراء، بحيث يؤدي الى زيادة فرص العمل و الاجور بالنسبة الى الفقراء.

ثالثا:التحديات البيئية للتنمية المستدامة

من بينها:

[1]د.مدحت ابو النصر و ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق، ص:140،141.

1-مشكلة المياه: من بين المشاكل التي تواجه العالم في هذا القرن هو مشكلة شح المياه و تلوثها، و التي تعتبر قنبلة تنموية و سياسية موقوتة، وحتى ان كانت القضية مؤجلة نوعا ما بالنسبة للدول الصناعية، الا انه لابد من تكثيف الجهود من جميع الاطراف من اجل الوصول الى استخدام مستدام للموارد المائية.

2-مشكلة الهواء: تبين النتائج الرئيسة التي افضت اليها الابحاث ان تلوث الهواء يعود مصدره الاول اساسا الى حركة مرور السيارات، وبدرج ثانية الى احراق النفايات في الهواء، مما يزيد هذا التلوث خطورة تبعث على القلق هو ان النفايات المعنية خليط بين النفايات المنزلية و الصناعية و الاستشفائية.

3-البيئة البحرية: تعتبر الشعاب المرجانية في البحر من النظم البيئية شديدة الحساسية للتغيرات المناخية على المدى الطويل، فنتيجة للارتفاع في درجة حرارة سطح البحر فانه من المتوقع ان تفقد الشعاب المرجانية الطحالب التي تزودها بالمواد الغذائية و الون المميز لها، هذا سيؤدي الى تبيض هذه الشعاب، هذا الى جانب ان هذه الشعاب تتعرض بالفعل الى تدمير نتيجة الانشطة البشرية مثل تسرب مياه الصرف الى البحار، وانشطة الغطس.

4-تغيير المناخ: تعتبر التغيرات المناخية المحتملة، نتيجة زيادة تراكم انبعاثات GHG(ثاني اكسيد الكربون، ميثان، اكسيد النيتروز...الخ)مشكلة عالمية تتعاون دول العالم على الحد منها من اجل حماية الانسان و البيئة من الاثار السلبية لهذه التغيرات في المستقبل.

5-المخلفات و النفايات: جميع البلدان تواجه اليوم مشاكل بيئية و صحية مرتبطة باستخدام و تخزين ونقل و معالجة و ازالة النفايات و المخلفات، وتعد النفايات الاستشفائية من اخطر النفايات التي تحدد الصحة نظرا لما تحتويه من بقايا و مواد غالبا ما يتم التخلص منها بطرق غير سليمة .

خلاصة الفصل

من خلال هذا نستخلص ان التنمية المستدامة هي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية و الرشد و يتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية الى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرغوب فيها، وذلك مع المحافظة على موارد البيئة، فالتنمية المستدامة هي محاولة تحقيق احتياجات الاجيال الحاضرة دون المساس بحق الاجيال القادمة منها، ولن يتحقق هذا الا بالاستخدام الرشيد و العقلاني للموارد المتاحة و مراعاة قدرة البيئة على استيعاب النفايات المنتجة ، و التنمية المستدامة متعددة الابعاد، لذلك تم وضع طرق لقياس مدى انجاز و تطبيق التنمية المستدامة، وهو ما اسفر عن ظهور العديد من المؤشرات، ومن اجل تحيق التنمية المستدامة لا بد من توفير العديد من المتطلبات و كذلك لمواجهة التحديات في طريق تحقيقها.

الفصل الثالث:
دور اليات الاقتصاد الاخضر في التوجه نحو التنمية المستدامة بالجزائر على ضوء التجربة الامارتية

المبحث الاول: دوافع ومبررات تبني الاقتصاد الاخضر عربيا وعلاقته بالتنمية المستدامة؛

المبحث الثاني: تجربة الامارات في التحول الى الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة؛

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

تمهيد

اتجه اهتمام الدول العربية في السنوات الاخيرة الى الاقتصاد الاخضر كوسيلة اساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد كانت هناك العديد من الدوافع التي شجعت هذه الدول على تبني الاقتصاد الاخضر، وقد كانت تجربة الامارات في التحول الى الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة كمرجع للجزائر للاستفادة منه.

المبحث الاول:دوافع و مبررات تبني الاقتصاد الاخضرعربيا وعلاقته بالتنمية المستدامة

تتوافر في الوطن العربي مجموعة الدوافع و المبررات الايجابية، فضلا عن توافر مجموعة مشكلات بيئية، تحتم كلتاهما ضرورة تبني الدول العربية لمشروعات الاقتصاد الاخضر، ونبين اهم المبررات و الدوافع الايجابية في الاتي:

المطلب الاول:الموقع الجغرافي للوطن العربي

يقع الوطن العربي شمال خط الاستواء بين درجتي عرض 2جنوبا و37 شمالا، وبين خطي طول 17غربا و60شرقا، مما يعني ان معظمه ضمن المنطقة المعتدلة اي يتمتع بعدد ساعات الشمس طويلة تصل سنويا الى 3500ساعة، اي مايعادل 10اشهرتقريبا، مما يعني توافر الطاقة الشمسية بصورة شبه دائمة على مدار السنة، كما تتوافر في الوطن العربي الرياح اللازمة لتوليد الطاقة النظيفة، ولاسيما في مصر والاردن والمغرب وغيرها، على الرغم من توافر مصادر الطاقة الطبيعية من شمس ورياح، الا ان متوسط انتاج الكهرباء في الدول العربية من مصادر الطاقة المتجددة، لايزال ضئيلا، ان توافر اشعة الشمس على مدار السنة ولفترات طويلة، فضلا عن توافر الرياح الكافية لتوليد الطاقة لدى معظم الدول العربية غير النفطية مثل المغرب، يعدان دافعا وحافزا موضوعيا لتبني مشروعات الطاقة المتجددة الخضراء، بل ويقللان من تكاليف انتاج هذه الطاقة.[1]

المطلب الثاني: التصحروندرة المياه

يضاف الى المبررات الايجابية السابقة مجموعة مشكلات بيئية، منها مايلي:

اولا: التصحر

عرفت اتفاقية الامم المتحدة التصحر بانه: "تدهور الاراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة نتيجة لعوامل عديدة منها التغيرات المناخية والانشطة البشرية"، تعد مشكلة التصحر من اخطر المشكلات

[1] د.لؤي محمد صيوح و اخرون:**'دوافع تبني الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة في بعض الدول العربية'**، مجلة جامعة تشرين، المجلد44، العدد21، جامعة تشرين، الاذيقية،سوريا، 2021، ص278.

البيئية، تمثل هذه المشكلة احد مهددات التوازن البيئي في العالم والوطن العربي، ومن اسباب التصحر الطبيعية والبشرية، قصر فصل الشتاء، وقلة كمية الامطار السنوية، ارتفاع درجة حرارة الارض مابين1.5الى4.5 درجات مئوية، اما العوامل البشرية فتتمثل بزيادة عدد السكان بمعدلات مرتفعة، التوسع العمراني على حساب اراضي زراعية، الرعي الجائر، وقطع الغابات، الاستفاد الجائر للمياه الجوفية، قلة الاستثمار في تصفية المياه العادمة، فضلا عن عدم تبني برامج الاقتصاد الاخضر في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مما يهدد الدول العربية بمخاطر مشكلة التصحر، ان المساحة المتزايدة للصحاري والبوادي في الوطن العربي، وتراجع مساحة الغابات والاراضي الزراعية تعد دافعا موضوعيا لتبني مشروعات الاقتصاد الاخضر، ولاسيما في مجال الزراعة والغابات.

ثانيا: ندرة المياه

يعاني الوطن العربي من ندرة المياه، اذ يعيش في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا*6%* من عدد سكان العالم، بينما يتوافر في هذه المنطقة اقل من*2%*من الموارد المائية المتجددة، وبالتالي تعد هذه المنطقة من المناطق الاشد جفافا في العالم، وتنتمي اليها*12* دولة، من اكثر دول العالم ندرة في المياه هي: الجزائر، البحرين، الكويت، الاردن، ليبيا، عمان، الامارات، اذ ان حصة الفرد السنوية من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة، تقل عن *500*متر مكعب الذي يمثل حد الشح والندرة المائي المدقع، عدم توافر الشبكات الصرف الصحي في الوطن العربي اذ ان *70،5*مليون عربي يفتقرون اليها، واستخدام طرق الري التقليدية نتج عنه اهدار للمياه المتوفرة، ان مشكلة ندرة المياه وسوء ادارة المياه المتوافرة لدى معظم الدول العربية، تعد دافعا وحافزا موضوعيا لتبني اليات عمل الادارة الرشيدة للمياه المتوافرة، وتحتم على حكومات الدول التوجه باتجاه مشروعات الاقتصاد الاخضر.[1]

المطلب الثالث: تلوث البيئة

ان توافر الوقود الاحفوري(النفط والغاز) بكميات اقتصادية كبيرة في بعض الدول العربية مثل دول الخليج وليبيا والجزائر وغيرها، وتزايد عمليات تكريره، وتوطين الصناعات النفطية في هذه الدول، ادت الى ارتفاع نسبة تلوث الهواء والبيئة بصورة عامة.

[1] د.لؤي محمد صيوح و اخرون، المرجع نفسه، ص-ص 278-280.

ان ارتفاع نسبة تلوث الهواء في معظم الدول العربية سواءا من النفط او غيره تعد حافزا ودافعا باتجاه التحول الى مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة، والتحول نحو الاقتصاد الاخضر.[1]

المطلب الرابع: علاقة الاقتصاد الاخضر بالتنمية المستدامة

ظهرت العديد من التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد المالية حصر عشر تعريفات واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات الى اربعة مجموعات اقتصاديا:تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة اجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، اما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر وعلى الصعيد الاجتماعي والانساني: فانها تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف، اما على الصعيد البيئي: فهي تعني حماية الموارد البيئية والاستخدام الامثل للاراضي الزراعية والموارد المائية.واخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي: نقل المجتمع الى صر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، و تنتج الحد الادنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة و الضارة بالاوزون، و الاقتصاد الاخضر يهدف الى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى انواعها، بما في ذلك التنمية البشرية وبين حماية البيئة، وقد اكد مؤتمر ريو+20 على ان الاقتصاد الاخضر هو من الادوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على ادارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد و التقليل من الهدر و الحد من الاثار السلبية للتنمية على البيئة، ويهدف ايضا الى تحقيق ازدهار اقتصادي و امن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول الى ماهو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، و ايجاد وظائف للفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية، ويمكن القول بان العلاقة بين الاقتصاد الاخضر و التنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، فلا تتحقق التنمية المستدامة الا من خلال تحقق التاهيل البيئي و الحماية البيئية حيث تعتبر هذه الاخيرة جزء لا يتجزا من التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن القول بان العلاقة بين الاقتصاد الاخضر و التنمية المستدامة هي علاقة الجزء من الكل، اذ يمثل الاقتصاد الاخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة الى جانب البعد الاقتصادي و الاجتماعي.[2]

[1] خالد هاشم عبد الحميد ، مرجع سابق، ص:280،281.

[2] ابو بكر بوسالم واخرون،**'الاقتصاد الاخضر،دوره في التنمية المستدامة وواقع تطبيقه في الجزائر'**، التجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمة خيضر، الوادي،الجزائر،2019،ص :224،225.

المبحث الثاني: تجربة الامارات في التحول الى الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة

ايمانا منها بأهمية حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، سعت دولة الامارات لنشر الوعي الوعي المعرفي بين افراد مجتمعهامن اجل استحداث البدائل الامنة لتجنب استنزاف الثروات وايذاء البيئة.

المطلب الاول: سياسة الامارات للتحول نحو الاقتصاد الاخضر

باعتبارها دولة ذات مناخ جاف، تحتاج الامارات الى الطاقة للقيام بنشاطاتها بالاضافة الى نمطها الاستهلاكي الهادر للموارد الطبيعية، فهي تحتاج الى بصمة بيئية مرتفعة بالنسبة للفرد(8.4هكتار عالمي للفرد وهي اكبر نسبة مقارنة بالمتوسط العالمي 1.8هكتار للفرد)، فالامارات تمارس ضغطا كبيرا على الكوكب باعتبارها من بين اكبر مستهلكي الطاقة في منطقة الشرق الوسط وشمال افريقيا، فهي ترتبط بانبعاثات الكربون العالية التي تساهم في تغير المناخ.تواجه الامارات قضايا بيئية ملحة منها ندرة المياه، تدهورالاراضي، التنوع الحيوي، تلوث الهواء،..لمواجهة هذه التحديات البيئية، تبنت الامارات عدة مبادرات ابرزها استثمار 22مليار دولار في الطاقة النظيفة في ابو ظبي، وضعت حجر الاساس بمدينة مصدر التي تعتبر اول مدينة خالية من الكربون والنفايات في العالم، وتامل الامارات في رفع معدلات استخدام الطاقة الى 29% بحلول 2030، كما وقد تبنت الامارات نهج الاقتصاد الاخضر كمسار من مسارات التنمية المستدامةعبر"استراتيجية الامارات للتنمية الخضراء 2012-2021"التي تضمن 6مسارات رئيسية تغطي مجموعة من التشريعات والسياسات والمشاريع:[1]

اولا: المسار الاول

يشكل الطاقة الخضراء وهي مجموعة من البرامج والسياسات الهادفة لتعزيز انتاج الطاقة المتجددة والتقنيات المتعلقة بها وتشجع استخدام الوقود النظيف اضافة الى استخدام الطاقة في القطاع العام والخاص؛

ثانيا: المسار الثاني

يشكل السياسات الحكومية الهادفة لتشجيع الاستثمارات في مجال الاقتصاد الاخضر، تسهيل انتاج واستيراد وتصدير واعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء اضافة الى خلق فرص عمل في هذا المجال؛

[1] بلعجين خالدية، مرجع سابق، ص:42، 43.

ثالثا: المسار الثالث

تحت عنوان المدينة الخضراء ويشمل مجموعة من سياسات التخطيط العمراني الهادفة للحفاظ على البيئة ورفع كفاءة المساكن والمباني بيئيا وتشجيع وسائل النقل الصديقة للبيئة (النقل المستدام) بالاضافة الى برامج لتنقية الهواء الداخلي للمدن في الامارات لتوفير بيئة صحية؛

رابعا: المسار الرابع

يشمل التعامل مع اثار التغير المناخي عن طريق سياسات وبرامج لخفض الانبعاثات الكربونية من المنشات الصناعية والتجارية اضافة الى تشجيع الزراعة العضوية بمجموعة من الحوافز على المستوى الاتحادي والمحلي، كما يشمل هذا المسار الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية التوازن البيئي؛

خامسا: المسار الخامس

باسم الحياة الخضراء يشمل مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة لترشيد استخدام موارد الماء والكهرباء والموارد الطبيعية، كما ويشمل هذا المسار على مبادرات التوعية والتعليم البيئي؛

سادسا: المسار السادس

يشمل تطوير ودعم التكنولوجيا الخضراء حيث يركز هذا المسار في مرحلته الاولى على تقنيات التقاط وتخزين الكربون وتقنيات تحويل النفايات الى طاقة.

المطلب الثاني: اجندة التنمية المستدامة لدولة الامارات

تنوعت اجندة التنمية المستدامة في دولة الامارات وهي كمايلي: [1]

اولا: استراتيجية الدولة للتنمية الخضراء: هي مبادرة وطنية طويلة المدى لبناء اقتصاد اخضر اطلقت سنة 2012، تحت شعار "اقتصاد اخضر لتنمية مستدامة"تهدف لجعل الدولة رائدة في المجال ومركز لتصدير واعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء شملت هاته المبادرة ستة مسارات رئيسية هي:

1-الطاقة الخضراء: مجموعة من البرامج السياسات الهادفة لتعزيز واستخدام الطاقة المتجددة والتقنيات المتعلقة بها؛

2-السياسات الحكومية الهادفة لتشجيع الاستثمارات: يشمل الاستثمار الاقتصاد الاخضر وخلق فرص عمل للمواطنين في هاته المجالات وتجهيز الكوادر الوطنية؛

3-المدينة الخضراء: تشمل مجموعة من سياسات التخطيط العمراني الهادفة للحفاظ على البيئة ورفع كفاءة المساكن والمباني بيئيا؛

[1] عبد النعيم دفرور، مرجع سابق، ص:221،222.

4-التعامل مع الاثار التغير المناخي: عبر سياسات تهدف لخفض الانبعاثات الكربونية وتشجيع الزراعة العضوية؛

5-الحياة الخضراء: برامج وسياسات هادفة لترشيد استخدام الماء والكهرباء والموارد الطبيعية وتشجيع المشاريع اعادة تدوير المخلفات؛

6-التكنولوجية والتقنية الخضراء: يركز في مرحلة الاولى على تقنيات التقاط والتخزين الكربون بالاضافة لتقنيات تحويل النفايات الى الطاقة.

ثانيا:التمويل المستدام في دولة الامارات: تم اطلاق اعلان دبي للمؤسسات المالية في الدولة بشان التمويل المستخدم في اكتوبر2016 و اكدو دعمهم لرؤية الامارات2021، ومساندتهم لعملية التحول الى الاقتصاد الاخضر و طرح 10مبادرات للتمويل المستدام تتمثل في:

1-10مليار للتمويل المستدام على مدى 10سنوات قادمة؛

2-انشاء مركز ابحاث الادارة المياه و النظم التكنولوجية؛

3-دمج الاستدامة في العمليات الاساسية؛

4-الحوافز للمتعاملين للتوجه نحو بيئة خضراء؛

5-التوجه الرقمي و اللاورقي لتحضير و اشراك الجيل الجديد؛

6-تعزيز محو الامية المالية بين العملاء و الطلب؛

7-تزويد الشباب بتجربة العالم الحقيقي؛

8-لبمنح الدراسية لرواد الشباب الاماراتي و رواد المستقبل؛

9-تمديد العون و تحسين فرص وصول للمحتاجين؛

10-منصات مصرفية لجمع التبرعات.

ثالثا: رؤى دولة الامارات العربية المتحدة: بالرغم من انها تاسست حديثا كدولة اتحادية سنة1971 الا انها سعد دوما لتكون من رواد الدول في التنمية المستدامة.

1-رؤية الامارات 2021: دشن برنامج العمل الوطني في عام 2005 وفقا لمبادئ الاباء المؤسسين تحت رعاية رئيس الدولة، الامر الذي دعم رؤية الامارات 2021 التي تهدف لان تكون ضمن افضل دول العالم، وفي عام 2014 اطلقت الحكومة الاجندة الوطنية التي تحدد رؤية 2021 التي حددت برنامج عمل واسع يرتكز على ستة اولويات وطنية(اقتصاد معرفي تنافسي قائم على الابتكار، مجتمع امن وقضاء عادل، مجتمع متلاحم و محافظ على هويته، نظام تعليمي رفيع المستوى، نظام صحي بمعايير عالمية، بيئة مستدامة و بيئة تحتية متكاملة)وتتضمن 52 مؤشر الاداء؛

2-خطة التنمية 2030: اثناء انعقاد مؤتمر الامم المتحدة لقمة الارض الذي اعتمد خطة التنمية 2030، تعهدت الامارات بالا تترك احد خلف الركب و الانتقال الى المسار المستدام و المرن؛

فوضعت اليات مؤسسية لدعم جهودها لتنفيذ الاجندة العالمية2030وهي:

أ-اللجنة الوطنية لاهداف التنمية المستدامة؛

ب-الاجندة الوطنية واهداف التنمية المستدامة؛

ج-الاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة واهداف التنمية المستدامة؛

د-مجلس الشباب الاستشاري لاهداف التنمية المستدامة؛

ه-مجلس محمد بن زايد لاجيال المستقبل؛

ع-المجلس الاستشاري من القطاع الخاص لاهداف التنمية المستدامة؛

غ-اكاديمية الامارات الدبلوماسية؛

و-كلية محمد بن راشد لادارة الحكومة؛

ه-معهد مصدر للعلوم التكنولوجية.

المطلب الثالث: مدينة مصدرالاماراتية

تقع مدينة مصدر على مقربة من مطار ابو ظبي ولقد فازت شركته التصميم المعماري(LAVA)بالمركز الاول في مسابقة تصميم مركز المدينة، يعود تاريخ تاسيسها الى عام 2006 لتشهد رحلة استثمارية سعيا منها لتوفير بصمة خضراء يحتذى بها، وتعد من المجتمعات العمرانية الاكثر استدامة على مستوى العالم.

اولا:مشاريع المباني المستدامة في مدينة مصدر الاماراتية: تم تشييد جميع المباني في المدينة باستعمال اسمنت منخفض الكربون، اضافة الى الالمنيوم المعاد تدويره حيث تبلغ نسبته90%من الالمنيوم المستخدم، وجميعها مصممة للحد من استهلاك الطاقة و المياه بنسبته40%، تتميز الفيلا المستدامة باحتوائها على الالواح الشمسية الكهرو ضوئية لتوليد كامل احتياجاتها من الطاقة مما يميزها على الفيلا التقليدية في:

1-72%تخفيض طاقة؛

2-90%المواد المستعملة مواد محلية؛

3-100%طاقة متجددة؛

4-مواد غير ملوثة للبيئة؛

5-تفادي اطلاق ما يقارب 63طن من ثاني اكسيد الكربون سنويا؛

تعد المدينة مركز يربط التعليم بالبحث و التطوير و الاعمال التجارية بالاستثمار، كما توفر المدينة لساكنيها فرص للعمل لاحتواء داخلها على مرافق مضللة خاصة بالمشاة، اضافة لتوفر خيارات نقل مستدامة ذات

حافلات و مركبات ذاتية القيادة الكهربائية لخفض الانبعاثات الكربونية، كما تتوفر على عدادات المياه الذكية لتخفيض استهلاك الكهرباء وقد تم تنفيذ التصميم المعماري بحيث يضمن اكثر برودة للمنازل و الشوارع.

ثانيا:المنطقة الحرة: تعد المنطقة الحرة بمدينة مصدر مجتمعا تجاريا مزدهر و المكان الافضل لبدء او توسيع الاعمال، فتستفيد الشركات و المستاجرون من مجموعة واسعة من خدمات الدعم فتحتضن مجموعة متنوعة من الشركات الطموحة و الناشئة، الصغيرة و المتوسطة.

ومن بين هاته المزايا التي تمنحها نجد:

1-ملكية اجنبية100%؛

2-اعفاء تام من ضريبة الدخل للشركات و الافراد؛

3-اعفاء تام من رسوم الاستيراد؛

4-حرية تحويل رؤوس الاموال و الارباح؛

5-اجراءات ترخيص منخفضة التكاليف و تسهيلات تاسيس الاعمال.[1]

المطلب الرابع: المدينة المستدامة

هي احد رؤى امارة دبي لعام 2021لجعل الامارة مدينة ذكية اكثر استدامة و تتبنى دبي عدد من المدن المستدامة(منطقة دبي الجنوب، وردة الصحراء، المدينة المستدامة، واحة دبي للسليكون)

تقع المدينة المستدامة في دبي لاند و تمتد على مساحة460 هكتار تتوفر على مجموعة متكاملة من المرافق و المزايا البيئية و اكتملت عام2016، تالفت المرحلة الاولى من المشروع من 500 فيلا مقسمة الى 5وحدات سكنية و مسجد و روضة اطفال و مرفق متعدد الاستخدامات و مرافق عامة و مركز للفروسية، وستشمل المرحلة الثانية فندق انديجو و مستشفى للتاهيل الشامل و مدرسة دولية بالاضافة الى مركز الماس للابداع، تعتبر هاته المدينة من اشهر المدن استدامة في الامارة تم تاسيسها على اهم معايير الاقتصاد الاخضر و تبلغ مساحة الاراضي الخضراء ما نسبه60%ومن مميزات استدامتها نجد:

اولا:الطاقة: تتميز المساكن بواجهاتها الشمالية لتجنب الشمس، كذلك وجود نظام السخانات الشمسية لانتاج المياه الساخنة، و الطلاء العاكس لاشعة فوق بنفسجية و تم تزويدها بالواح توليد الطاقة الشمسية؛

ثانيا:المياه: تتضمن استراتيجية معالجة المياه الرمادية و السوداء و اعادة استخدامها؛

ثالثا:النفايات: تعتمد على طريقة فرز النفايات100% من المصدر و يتم اعادة تدويرها و تداولها؛

رابعا:جودة الهواء: يتوفر على عدد من ابراج الهواء في اماكن حيوية داخل كل مجموعة سكنية لتوفير هواء بارد منخفض الرطوبة بالاضافة الى حزام اخضر عرضه 30 متر يحيط بالمجموعات السكنية؛

[1] د.محمد بن موسى ود.عمر قمان، مرجع سابق، ص:222 ،223.

خامسا:التنقل: تشجع استراتيجية الاعتماد على المشي وركوب الدراجات، كما تستخدم العربات الكهربائية التي تشحن في محطات الشحن الكهربائي مجانا؛

سادسا:الاستدامة الاجتماعية: يدعم مشروع المدينة المفهوم السامي للاستدامة بين سكانها من بنى تحتية(مرافق رياضية، نمط صحي عالي المستوى،معايير جديدة للتعاليم على مستوى عالمي).[1]

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

اهتمت الجزائر على غرار باقي دول العالم بالجانب البيئي وحاولت الموازنة بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، واتخذت جملة من الاجراءات القانونية كما قامت بمجموعة من المشاريع تهدف في مجملها الى الحفاظ على الوارد الطبيعية.

المطلب الاول: الايطار التشريعي لحماية البيئة في الجزائر

لقد قامت الجزائر بمواكبة الركب في مجال حماية البيئة عندما اصدرت العديد من النصوص القانوية نحاول ان نلخصها فيما يلي:

-القانون رقم 01-19الصادرفي2006/12/12 المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات ؛

-القانون رقم 01-20 الصادر في 2001/12/12المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم؛

-القانون رقم 02-02الصادر في 2002/02/05المتعلق بحماية وتثمين الشريط الساحلي؛

-القانون رقم 02-08 الصادر في 2002/05/08 المتعلق بشروط إنشاء مدن جديدة وتحصئتها؛

-القانون رقم 03-10 الصادر في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة؛

-القانون رقم 04-03 الصادر في 2004/06/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستديمة؛

-القانون رقم 06-06 الصادر في 2006/02/20 المتضمن القانوني التوجيهي للمدينة؛

-القانون رقم 04-20 الصادر في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستديمة؛

-القانون رقم 07-06 الصادر في 2007/05/13 المتعلق بتسييروحماية المساحات الخضراء. [2]

[1] عبد النعيم دفرور، مرجع سابق، ص223.
[2] د.شريف اسماعيل و د.عبدات عبد الوهاب،مرجع سابق، ص:227،228.

المطلب الثاني: الجهود المبذولة للتوجه نحو الاقتصاد الاخضر

قامت الجزائر بعدة جهود للتوجه للاقتصاد الاخضر في العديد من المجالات التي تصب في ابعاد التنمية المستدامة منها:[1]

اولا: البعد الاقتصادي

هناك العديد من الجهود التي تصب في هذا البعد منها:

1-في مجال الطاقة

أ-تم تأطير الطاقات المتجددة في الجزائر بمجموعة نصوص تشريعية كقانون رقم 99-09 المتعلق بترسيخ الفعالية الطاقوية، ترقية إستخدام الطاقات المتجددة وحماية البيئة، قانون رقم 02-01 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي عبر الانابيب، قانون رقم 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة؛

ب-انشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والصندوق الوطني للتحكم في الطاقة طبقا للمرسومين التنفيذيان رقم 423/11 ورقم 116/2009؛

ج-كما أعطت الجزائر الاولوية للبحث لتجعل من برنامج الطاقات المتجددة حافزا حقيقيا لتطوير الصناعة الوطنية من خلال إنشاء مراكز البحث العلمي التالية: مركز تطوير الطاقات المتجددة (cder)، وحدة الابحاث التطبيقية في مجال الطاقة المتجددة(uraer)، وحدة الابحاث في مجال الطاقة المتجددة في المناطق الصحراوية(urerms)، وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية (udes)، وحد تطوير تكنولوجيا السيليسيوم(ustd)، والمعهد الجزائري للطاقات المتجددة (iare)؛

د-حسب دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية الصادرة من مجلس الوزاري العربي للكهرباء ب2015 تمتنفيذ كل من برنامج الانارة الاقتصادية للبيوت، وبرنامج استبدال مصابيح الانارة العمومية الزئبقية بمصابيح الصوديوم، وبرنامج ترقية الفعالية الطاقوية في القطاع الصناعي وبرنامج التكييف الشمسي؛

ه-وضع البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية والموزع على الفترة الممتدة من2015 الى 2030 سعيا لتطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، وادخال فروع الكتلة الحيوية(تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية و الارضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية وذلك الانجاز 22الف ميغا واط، ومن 2021الى2030 بقية البرامج؛

[1] خدوج التيجاني و محمد عجيلة، مرجع سابق، ص-ص146-149.

و- تسعى وزارة البيئة و الطاقات المتجددة، من خلال مديرية التنمية، ترقية و تثمين الطاقات المتجددة، وذلك في ايطار جماعي تشاركي بين القطاعات و الهيئات المعنية، الى اعداد الاسراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة خارج الشبكة و السهر على تطبيقها، وهذا بموجب المادة 3 من القانون رقم 74-56 من 6 ربيع الثاني 1439 الموافق ل25 ديسمبر 2017.

2: في مجال السياحة

تم في مجال السياحة مايلي:

أ-السياسة العامة لتهيئة الاقليم و التي ترجمت بتبني استراتيجية مرجعية ورؤية لافاق 2030، من خلال وضع مخطط وطني لتهيئة الاقليم، و المقرر بالقانون رقم 01-20ل 29 يونيو 2010 المتعلق بالموافقة على مخطط وطني لتهيئة الاقليم؛

ب-المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الاقليم(SNAT) 2030 وهوالطار الاستراتيجي المرجعي لسياسة السياحة الجزائرية، و الذي تتمثل اهدافه الرئيسية فيما يلي:

-تثمين الوجهة السياحية للجزائر؛

-وضع خطة نوعية للسياحة؛

-تطوير و تاهيل العرض عن طريق الاستثمار في الاقطاب و القرى السياحية المتميزة؛

-مخطط الشراكة مابين القطاع العام و الخاص لتعزيز السلسلة السياحية؛

-توفير التمويلات.

ج-برنامجPAP ENPARD لترويج المنتجات الزراعية و السياحية و الحرفية من اجل تطوير المناطق الريفية و الهادف لتشجيع السياحة الريفية كاداة للتنمية المحلية و توليد الدخل و تعزيز المنتجات المحلية، وخلق فرص العمل؛

د-اعداد ورشة مخصصة ب30يناير 2019 للجهات الفاعلة في مجال تطوير السياحة في المناطق الريفية(الجمعيات، وكالات السياحة و السفر) و المنظمات المشاركة في دعم هذه الجهات الفاعلة(الجامعة، المنظمات المهنية، الادارات، السلطات المحلية)، لتقدم اعمال برنامج(PAP ENPARD)فيما يتعلق بمساهمة السياحة الريفية في تنمية المناطق الريفية و فتح النقاش حول المتابعة الواجب تقديمها لدعم مشغلي السياحة الريفية المحلية.

هذا البعد اهتم بثروات البلاد الطبيعية من كل النواحي و عمل على استغلالها بالطريقة المثلى ، من خلال توظيف الاطارات و الكفاءات البشرية التي تعمل على تاطير هذا الاستغلال و بالتالي خلق فرص العمل باعداد كبيرة ، وفي مجالات عديدة، وهو ما يصب في البعد الاجتماعي ، اي تحسين المستوى المعيشي من كل الجوانب، والقضاء على البطالة و الفقر وكل الافات الاجتماعية

ثانيا: البعد البيئي

هناك العديد من الجهود التي تصب في هذا البعد:

1:في مجال ادارة المياه

تم في مجال ادارة المياه مايلي:

أ-المخطط الوطني للمياه و هو اداة تخطيط و استشراف حتى افاق سنة2030 تحتوي على جملة من العمليات و اليات التقييم و التحيين تهدف كلها الى ضمان وفرة المورد المائي مع الحرص على استغلال مستديم فعلي للماء؛

ب-انجاز برنامج واسع من الاستثمارات، كلفت الخزينة العمومية ما يقارب55مليار دولار امريكي، وهو مامكن قطاع الموارد المائية من تلبية الطلب من المياه الموجهة للاستهلاك البشري و الفلاحي الصناعي و الخدماتي؛

ج-رفعت الجزائر قدراتها في مجال حشد الموارد المائية السطحية الى اكثر من 8مليار متر مكعب بفضل 80سد(44 في سنة 2000) على المستوى الوطني و 85 في افاق 2021 لتصل قدرات الحشد الى 9 ملايير متر مكعب، ضف الى ذلك انجاز 11 محطة كبيرة لتحلية مياه البحر، بقدرة انجاز 2 مليون متر مكعب /اليوم توفر حاليا 17 بالمئة من الانتاج الوطني للماء الشروب؛

د-انجاز واستغلال عدة نظم تحويل كبيرة يفوق طولها 3000كم، تربط مابين عدة مناطق في البلاد، نذكر منها: التحويل عين صالح-تمنراست، مركب بني هارون، تاقسبت، كدية اسردون و مستغانم-ارزيو-وهران، الشط الغربي و الهضاب السطايفية العليا؛

ع-بفضل هذه الانجازات تحشد الجزائر سنويا10.4مليار متر مكعب من المياه منها ما هو موجه للاستعمال الفلاحي(6.8 مليار متر مكعب) و المنزلي(3.3 مليار متر مكعب)و الصناعي(0.3 مليار متر مكعب)، وتمثل مصادر هذه الاحجام في المياه الجوفية(64%)و السطحية(31%)ومياه البحر المحلات(4.5%) و المياه المستعملة المعالجة 0.5%؛

ه-98 %من الساكنة موصولة بشبكات التزويد بالماء، بحصة يومية للفرد تبلغ 180 لترا و توزيع يومي لفائدة 80 بالمئة من المواطنين(40 بالمئة على مدار 24 ساعة)؛

و-91% هي نسبة ربط الساكنة بشبكات الصرف الصحي حيث يصل طول شبكة الصرف الصحي الوطنية الى 47000 كم ويتم حاليا استغلال 191 محطة تطهير بقدرة معالجة المياه مستعملة تفوق 900مليون متر مكعب في السنة ومن المنتظر ان تصل في 2021الى 1.2 مليار متر مكعب، وهذا يساهم في الحفاظ على البيئة و يوفر موارد جديدة يمكن اعادة استخدامها في الانشطة الزراعية و الصناعية و الخدماتية؛

ي-تضاعفت احجام المياه الموجهة للري و النشاط الفلاحي باكثر من ثلاثة اضعاف منذ سنة 2000الى غاية بلوغ 6.8 مليار متر مكعب في السنة مع تعميم تقنيات السقي المقتصدة و الاكثر نجاعة و استنادا لما سبق قدرت الاحتياجات السنوية اللازم توفيرها في افاق 2030 ب12.9 مليار متر مكعب، موزعة بين :

-المياه الصالحة للشرب: 4ملايير متر مكعب/3.3متر مكعب مليار حاليا؛

-الصناعة: 600مليون متر مكعب/300مليون متر مكعب حاليا؛

-الفلاحة: 8.3مليار متر مكعب /6.8مليار متر مكعب حاليا.

كما تضم المحفظة الاستثمارية لشركة تسيير مساهمات الدولة دراسات و انجازات الاعمال الكبرى للري (20) شركة عامة اقتصادية من بينها مجموعة صناعية التي تعمل في جميع الانشطة المائية من الدراسات و الانجازات المراقبة التقنية، وهي:

-الهيدروليك العمرانية؛

-الهيدروليك الزراعية؛

-علم حركة السوائل الجوفية؛

-السدود و نقل المياه؛

-انتاج و تسويق الامابيب.

2: في مجال ادارة النفايات

تم في مجال ادارة النفايات مايلي:

أ-سن مجموعة من القوانين الخاصة بادارة النفايات كالرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة مثل الرسم على رفع النفايات المنزلية، و الرسم التحفيزي لانقاص المخزون من النفايات المرتبطة بانشطة العلاج 24000(دج/طن)، و الرسم التحفيزي على انقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة 10500(دج/طن)، و الرسم على الاكياس البلاستيكية 50.10(دج/كلغ)، و الرسم على العجلات المطاطية؛

ب-بلغ نهاية 2010 عدد المؤسسات لتجميع النفايات المنزلية و الصناعة غير خطرة 3.407مؤسسة و 1.470مؤسسة لاعادة تدوير النفايات، اما خلال سنة 2011 سجلت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 42 مشاريع تقودها نساء ولدت 187 وظيفة؛

ج-الاستراتيجية الوطنية للادارة المتكاملة للنفايات و تقييمها في HORIZON2035(SNGID2035)، و المتعاون في تمويله الاتحاد الاوروبي لصالح وزارة البيئة و الطاقات المتجددة الممثلة في PAPSE(برنامج دعم السياسة القطاعية للبيئة)، و الهادف الى تطوير استراتيجية وطنية لتعزيز الامكانات الاقتصادية للنفايات، و خاصة من خلال الفرز و اعادة التدوير و استعادة النفايات؛

د-حسب وزارة البيئة و الطاقات المتجددة يسعى المخطط الوطني لادارة النفايات بحلول عام 2035 للوصول الى مجموعة من نتائج نذكر منها:

-الحد من توليد النفايات المنزلية ب10بالمئة و تثمين النفايات من خلال المساهمة في الاقتصاد الوطني بمبلغ 80 مليار دينار؛

-التخلص من المكبات البرية بحلول عام 2024؛

-زيادة مشاركة القطاع الخاص: الشراكة بين القطاعين العام و الخاص المحتملة بقيمة 54 مليار دينار؛

-خلق فرص العمل:100.000 وظيفة(30.000 مباشرة و 70.000 غير مباشرة)؛

-المكاسب البيئية: تخفيض صافي انبعاثات غازات الدفيئة في السنة من 45 مليون طن، اي ما يعادل 150 مليار دولار.

3: في مجال الزراعة

تم في مجال الزراعة مايلي:

أ-سياسة التنمية الزراعية و الريفية، التي بدات في اطار قانون التوجيه الزراعي عدد08-16 من 3اغسطس 2008، كان تمهيدا لاجراءات اعادة التركيز، و احياء الانشطة الزراعية و تنشيط القطاع، ادى تنفيذ هذه السياسة الى زيادة الانتاج الوطني بفضل الجهود الكبيرة لدعم الدولة و الاشراف عليها وجهود جميع الفاعلين الاقتصاديين، اين يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعد الخدمات و المحروقات، حيث ساهم بنسبة12.3% من القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي في عام 2016، بزيادة قدرها 1.2% عن عام 1999؛

ب- التسهيل في الشراكة المختلطة و النشاط الفلاحي مع الاجانب لتقوية كفاءات المتعاملين المحليين، مع عصرنة نشاط كل الشعب الفلاحية من خلال الاطلاع على الخبرات و المعارف الاجنبية، خاصة في مجال العتاد الفلاحي و البحث العلمي للرفع من مردودية الانتاج مع ضمان النوعية، كمشروع الشراكة مع هولندا لعصرنة شعبة انتاج الحليب، وتحسين قدرات انتاج بذور البطاطا؛

ج-الاستراتيجية الوطنية لضمان الامن الغذائي تنصب على رفع المساحات الفلاحية لزراعة القمح بنوعيه بالجنوب الكبير، مع توسيع المساحات المسقية عبر تقنيات السقي التكميلي؛

د-الستراتيجية العامة لقطاع الغابات في سياق التنمية المستدامة تهدف الى تلبية الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية و البيئية للبلاد، و خلق فرص عمل ودخول مستدامة مع المساعدة في تحسين مرونة البيئة الطبيعية مع تغير المناخ، اين تم اتخاذ العديد من الاجراءات الانمائية للتخفيف من التاثير على الموارد الطبيعية، وعلى نفس المنوال، التعامل مع تغير المناخ من خلال:

-اعادة تاهيل التراث الغابي و حمايته؛

-تطوير وحماية و استعادة وتعزيز مناطق شبه الصحراوية و الجبال و السهوب؛

-حفظ و تعزيز الحيوانات و النباتات و مواطنها الطبيعية.

كما تعمل الجزائر من اجل بلوغ للزراعة المستدامة على تنمية مجموعة من الفروع نذكر منها:

-استصلاح الاراضي الزراعية؛

-تشجيع مشاريع الشراكة العامة والخاصة في اطار المزارع النموذجية؛

-تطوير الانظمة المقتصدة للمياه؛

-تطوير التخصيب لتعزيز انتاج المدخلات الزراعية لمختلف الشعب؛

-تطوير الزراعات المحمية(البيوت البلاستيكية المتعددة القبب) و تطوير زراعة الاعلاف(الصفصفة، استنبات الاعلاف)؛

-تثمين الانتاج الزراعي في شعب اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الخضر، الفواكه، الحليب....؛

-تثمين المنتجات الموطنة(التمور، الزيتون، العسل، عنب الطاولة)؛

-تطوير قدرات الحفظ و التخزين تحت التبريد؛

-الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية.

في هذا البعد قامت الدولة الجزائرية بالعديد من المشاريع التي تصب في ثلاث مجالات ، بحيث عملت على انجاز هذه المشاريع و في نفس الوقت عملت على الحفاظ على البيئة، و القيام بمشاريع تعمل بالطاقات المتجددة ،كل هذه المشاريع ادت الى خلق فرص العمل و استغلال امثل للطاقات البشرية ، و توظيف الكوادر في المجالات المناسبة ، ما يؤدي الى انعاش الجانب الاجتماعي بالجزائر

المطلب الثالث: الانجازات التي تم تحقيقها للتوجه نحو الاقتصاد الاخضر

من بين هذه الانجازات نذكر مايلي:[1]

بدات الجهود الاولى لاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائرمع انشاء محافظة الطاقات الجديدة في الثمانينات و اعتماد مخطط الجنوب سنة1988، مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية، ولنجاز محطة ملوكة بادرار بقوة100 كيلو واط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية، اما تم توسيع نطاق نشاط مركز بوزريعة و انشاء وحدة لانتاج الخلايا الشمسية ووحدة لتطوير تقنية السيليسيوم بهذا المركز الذي كان يحوي احد ابار افران الطاقة الشمسية، رغم الترسانة القانونية الممتدة مابين 1999 و 2001 فلا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا جدا بالجزائر و غير مستخدمة بالشكل المطلوب، وان كانت الجزائر قد اعتمدت قانونيا خاصة بالطاقات المتجددة مع تحديد هدف الوصول الى نسبة 5% خلال سنة 2012 و10% بحلول سنة

[1] رحال نصر واخرون،**الاقتصاد الاخضر خيار استراتيجي لتحقيق تنمية زراعية مستدامة-مع الاشارة لحالة الجزائر-**،اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر و الدول العربية، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص-ص370-372.

2020، ويهدف تطوير الطاقات 11المتجددة في الجزائر الى تقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة و البعيدة عن شبكات توزيع الطاقة، ويتمثل الهدف الاخر في المساهمة بابقاء احتياطات المحروقات و استغلال حقول مواد طاقوية مجددة سيما الشمسية منها، وحسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر مابين 2000 و 3900 ساعة من الشمس و متوسط 5 كيلو واط في الساعة من 2 الطاقة على مساحة 2م في السنة في الشمال 2 على كامل التراب الجزائري، اي ان القوة تصل الى 1700 كيلو واط/م و 2263 كيلو واط/م مربع سنويا في الجنوب، لكن هذه الطاقة غير مستغلة بالشكل المطلوب باستثناء مشاريع انجاز حديقة هوائية في فيفري2002 بطاقة 10ميغاوات في منطقة تندوف بالتعاون بين شركة(NEAL)وبين سونطراك و سونلغاز و مجموعة سيم(السميد الصناعي لمتيجة)، واستعمال الطاقة الشمسية في الانارة الريفية بمنطقة اسكرام التابعة لولاية تمنراست الجنوبية، بما يكفل توصيل الكهرباء الى 1500 حتى 2000 منزل ريفي سنويا، بالاضافة الى انجاز اول محطة هجينة لتوليد الكهرباء العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تيلغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، وهي بذلك تمثل اكبر حقل غازي في إفريقيا مرشحة لان تكون مصدر طاقوي بديل ونظيف وتتربع على مساحة 64 هكتارا حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 مترا، تعمل الجزائر في اطار شراكة علمية مع المانيا على انطلاق عملية انجاز اكبر برج عالمي للطاقة الشمسية بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله غرب العاصمة الجزائرية بحوالي 35 كيلومترا، وقد تم التوقيع بهذا الشان على عقد اتفاق تعاون وشراكة من قبل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالجزائر مع الشريك الالماني لاعداد الدراسة والتصميم المتعلقين بهذا الصرح العلمي الكبير الذي سيسمح بانتاج مايسمى بكهرباء الطاقة الشمسية، كما تمت برمجة محطتين اخريين لسنة 2013 ويتعلق الامر بمحطة المغير بولاية الوادي بشرق البلاد ومحطة النعامة بولاية البيض بغرب البلاد، وفي الفترة الممتدة بين 2016-2020 سيتم انجاز اربع محطات اخرى بطاقة 300 ميغواط لكل واحدة منها مع طاقة اضافية تقدر ب1200 ميغواط، وهناك برنامج يمتد الى غاية 2030 بطاقة 600 ميغواط/سنويا ابتداء من 2013، تمكنت مؤسسة سونلغاز من ربط 1000 عائلة في 20 قرية منتشرة في 4 ولايات صحراوية جنوب الجزائر بالكهرباء الشمسية بعد ان تم تزويد مساكنهم بالعتاد اللازم لاستغلال الطاقة الشمسية، بالنسبة للطاقة المائية فنسبة قدرات الري لحظيرة الانتاج الكهربائي هي حوالي 286 جيغاوات، وترجع هذه الاستطاعة للعدد الغير الكافي لمواقع الري والى عدم استغلال مواقع الري الموجودة.

اضافة الى عدة مشاريع محققة في اطار الاقتصاد الاخضر واهمها:

اولا: مصانع اسمنت بمصافي (مرشحات النسيج)، المواطنين بصحة جيد:

تم فيه:

1-برنامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم اصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت ووزارة البيئة؛

2-2010تم انشاء نظام تصفية مرشحات النسيج (système de filtre à manch)بمصنع الاسمنت الشلف، بفضله قامت الجزائر بنقلة نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين؛

3-وفي المجموع، عشرة من اثني عشر مصانع الاسمنت الموجودة في البلاد، اجرت تركيب تصفية الكيس.

ثانيا: سد بني هارون:

تم فيه:

1-الجزائر لديها 70سد مستغلة، بمجموع حجم بلغ6.8 مليار م3، وهناك اربعة عشر سد اخر قيد الانجاز؛

2-المجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى انجازا استراتيجيا كبيرا؛

3-على الجانب التقني، ارتفاع السد يصل الى 120م، ولديه قدرة تخزين عادية تقدرب960 مليون م3 وعلاة على ذلك،الاتساق المادي لديه يشمل ثلاثة سدود تخزين: وادي العثمانية، كدية المدور وركيس، وقدرة كل منها 65.62 و35 مليون م3 ؛

4-يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي اربعة ملايين نسمة في اقليم خمس ولايات جيجل، ام البواقي، باتنة، خنشلة، يسمح بسقي اكثرمن 400.000 هكتار موزعة على سهول التلاغمة، الرملية، اولاد فاضل، الشمرة، باتنة وعين التوتة.

ثالثا: النقل الكبير في عين صالح/ تمنراست:

تم فيه:

1- مشروع عين صلاح تمنراست يمثل اكثر من عنوان واحد، لسياسة بحزم لتحقيق واحد من الاهداف الانمائية للالفية للامم المتحدة، تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب؛

2- يعتبر مشروع النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان(عين صالح) نحو تمنراست لانه الكبرى التي استفادة منها هذه المنطقة من الانجاز الشاسعة للبلاد؛

3-على الاثر الاقتصادي والاجتماعي على المنطقة بعض، هذا نقل بهدف لتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة اكثر من 700 كلم، ويسمح بتزويد من المياه الصالحة للشرب بدون انقطاع 24/24سا لاكثر من 90000 شخص .

رابعا: محطات تحلية المياه

تم فيه:

1-بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تالفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية المياه بطاقة كبيرة اين تسعة منها في حالة تشغيل بسعة يومية اجمالية 1.39hm3/يوم و اربعة منها مبرمجة؛

2-التوزيع المكاني لمحطات تحلية مياه البحر الحالية و المتوقعة يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا"الاجهاد المائي"في هذه المنطقة؛

3-وبشكل اعم، استراتيجية تحلية المياه مسؤولة لخيار تامين امدادات مياه الشرب في المدن الساحلية و الداخلية، بتوفير فائدة مزدوجة من حيث لتخطيط، وهذا يؤمن جزءا كبيرا من تعبئة لمياه الشرب(اكثر من 25 في المئة)، ولكن ايضا تحرير الموارد التقليدية بقدر السدود القديمة المخصصة سابقا لامدادات مياه الشرب تصبح متاحة لاغراض الري؛

4-1169 خطط رئيسية لادارة النفايات المنزلية؛

5-تحقيق 120 مركز مدافن تقنية؛

6-83 مفارز النفايات؛

7-الجزائر تنتج 13.5 مليون طن من النفايات سنويا، منها 60 في المئة قابلة للتدوير.

خامسا: التصميم المعماري الذكي

تم فيه:

1-التصميم المعماري الحديث يدمج قيم الاستدامة البيئية و المريحة في المباني الذكية كحديقة (Cyberparc) التي اقيمت في سيدي عبد الله؛

2-بعض المباني ذات صفات بيئية عالية، مع نظام ذكي يضمن تسيير منسق و متكاملة و حوسبة التركيب التكنولوجية (تكييف الهواء، و توزيع المياه، و السيطرة على اداء الطاقة، اتصال بشبكة الاتصالات السلكية و اللاسيلكية، وتحويل مياه الامطار الى مياه ري و نظام مراقبة امن).

المطلب الرابع: كيفية استفادة الجزائر من تجربة دولة الامارات في الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة

من الواضح ان التجربة الاماراتية هي اهم التجارب الفعالة في تطبيق برنامج استراتيجية التنمية المستدامة و الاستثمار الاخضر 2030، ومن هذا المنطق يمكن ان يستفيد الاقتصاد الجزائري من التجربة الاماراتية و

ذلك لتحقيق النمو و تحقيق اهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال تحقيق اعلى مؤشرات تنافسية عالمية في مؤشرات التنمية المستدامة و ذلك من خلال الاستفادة من الاتي:[1]

اولا: تحول الامارات الى الاقتصاد المتنوع قائم على العلم و الابتكار

تقوم دولة الامارات ببناء قواعد راسخة تتيح نمو و ازدهار قطاعات اقتصاد المستقبل القائم على المعرفة، و تتطلع لتعزيز موقعها كوجهة عالمية لتاسيس الاعمال القائمة على الابتكار و الذكاء الاصطناعي و ريادة الاعمال فاطلقت الاستراتيجيات التي من شانها الدفع باتجاه اقتصاد المستقبل الاكثر ذكاء، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام قائم على العلوم و التكنولوجيا المتقدمة، ويعتمد القدرات و الكفاءات العالية و المواهب المميزة؛

ثانيا: تعزيز دور الاستثمار الاجنبي المباشر

يهدف الاستثمار الاجنبي المباشر الى تنمية و تطوير و استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفعالية و كفاءة لتحقيق اعلى معدلات للنمو، وحسب تقرير الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي للعام 2021"UNCTAD"، جاءت دولة الامارات في المرتبة الاولى عربيا و اقليميا و15 عالميا من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؛

ثالثا: استراتيجية الامارات للتعاملات الرقمية/البلوك تشين

تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" هي دفتر الاستاذ الرقمي الذي يتم فيه تسجيل المعاملات على سبيل المثال يتم تسجيل عملة البيتكوين والعملة المشفرة زمنيا وبشكل علني، تم اطلاق استراتيجية الامارات للتعاملات الرقمية في العام 2018 بهدف تسخير التقنيات المتقدمة و الاستفادة منها و توظيفها في خدمة المجتمع و تعزيز كفاءة الاداء الحكومي، وذلك من خلال تحويل التعاملات الحكومية على المستوى الاتحادي الى منصات" بلوك تشين" وتركز هذه الاستراتيجية على اربعة محاور اساسية هي: سعادة المواطن والمقيم، رفع مستوى الكفاءة الحكومية، التشريع المتقدم لاحداث نقلة نوعية في العمل الحكومي الاتحادي، و الموقع الريادي لدولة الامارات عالميا في مجال امن و نقل المعلومات؛

رابعا: استراتيجية الامارات للتنمية الخضراء

تضم المبادرة مجموعة من البرامج و السياسات في مجالات الطاقة و الزراعة و الاستثمار و النقل المستدام، اضافة الى سياسات بيئية و عمرانية جديدة من شانها الارتقاء بجودة الحياة في الدولة، و تشتمل على ست مسارات رئيسية هي: الطاقة الخضراء، السياسات الحكومية الهادفة لتشجيع الاستثمارات في مجالات

[1] شيماء محمد عبد العزيز و اخرون،**'اثر الاستثمار الاخضر على التنمية المستدامة في مصر و امكانية الاستفادة من تجربة دولة الامارات'**،مجلة العلوم البيئية، المجلد 51، العدد8، جامعة عين الشمس، 2022، ص-ص288-292.

الاقتصاد الاخضر، المدينة الخضراء، التعامل مع اثار التغير المناخي، الحياة الخضراء، التكنولوجيا و التقنية الخضراء؛

خامسا: استراتيجية الامارات للثورة الصناعية الرابعة

تركز هذه الاستراتيجية على عدة محاور اساسية منها تبني الخطط و الاستراتيجيات في مجال الطب الجينومي و السياحة الطبية الجينومية و تعزيز الامن الاقتصادي عبر تبني الاقتصاد الرقمي، وتطوير و تطويع التقنيات المتقدمة بدءا من الذكاء الاصطناعي و تكنولوجيا النانو وصولا الى حلول انترنت الاشياء و الطباعة ثلاثية الابعاد بهدف تعزيز الاستفادة منها في دعم النمو الاقتصادي؛

سادسا: استراتيجية الامارات الوطنية للذكاء الاصطناعي2031

وتعتبر هذه الاستراتيجية الاولى من نوعها في المنطقة و العالم، وتشتمل على ثمانية اهداف استراتيجية و خمسة محاورو مجموعة من المبادرات و التوجهات الهادفة لتوظيف الذكاء الاصطناعي و اسهامه في تطوير المجالات الحيوية في الدولة مثل التعليم و الاقتتصاد و تطوير الحكومة و سعادة المجتمع، وخلق سوق جديدة واعدة في المنطقة ذات قيمة اقتصادية عالية بالاضافة الى دعم مبادرات القطاع الخاص وزيادة الانتاجية. القطاعات المستهدفة: النقل، الصحة، القضاء، الطاقة المتجددة، المياه، التكنولوجيا، التعليم، البيئة، المرور؛

سابعا:تطوير التعليم

يعد تطوير التعليم احد اهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق تسعى وزارة التربية الى استشراف مستقبل التعليم لصناعة جيل واع بمتطلبات الحياة و مواكبة مستجداتها، وخصصت دولة الامارات لقطاع التعليم بالموازنة العامة 10.41 مليار درهم بنا يعادل 14.8 بالمئة من الموازنة العامة للدولة و ذلك لتطوير العملية التعليمية، بينما كان المخصص عام 2016 نحو6.52 مليار درهم؛

ثامنا: النقل و الخدمات اللوجستية

اثبتت دولة الامارات مكانتها الاستراتيجية كمركز عالمي للنقل و الخدمات اللوجستية، حيث قامت بتوسعة و تطوير الموانئ و المطارات و شبكة الطرقات لديها، بالاضافة الى اتخاذها تدابير بزيادة القدرة الاستيعابية لانظمة النقل العام في سبيل التقليل من الاعتماد على المركبات الخاصة و الحد من الازدحام المروري على الطرقات و بالتالي خفض البصمة الكربونية، وفي هذا السياق، اطلقت دائرة النقل بابوظبي في العام2009 خطة النقل الشاملة استجابة لاهداف "رؤية ابو ظبي 2030"، في حين تسير"هيئة الطرق و المواصلات في دبي" وفق" خطة دبي الاستراتيجية 2015"؛

تاسعا: ادارة النفايات(التقرير الوطني لحالة الاقتصاد الاخضر في دولة الامارات، 2015)

قامت ادارة النفايات في بلدية دبي باعداد"الخطة الرئيسية لادارة المتكاملة للنفايات بامارة دبي" للحد من كمية النفايات المرسلة الى مقالب القمامة الى الصفر في غضون 30عاما، وقامت امارة الشارقة بتاسيس شركة ادارة النفايات"بيئة" في اطار برنامج الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بهدف تحويل النفايات من المكبات بنسبة 100 في المئة بحلول العام 2015، و تتم معالجة مياه الصرف الصحي في الامارات من قبل هيئات الكهرباء و المياه، وعقب تحقيق مستويات غير مسبوقة في التطوير الحضري، تولي الحكومة اهتماما كبيرا في الاستثمار على نطاق واسع في تحديث و تطوير و توسيع انظمة الصرف الصحي و من اهم المبادرات:

1-لامزيد من الاكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل؛

2-لا لهدر مياه الصرف الصحي؛

3-تحويل النفايات الى مصدر للطاقة في المستقبل؛

4-اتمتة جمع النفايات(Automation)؛

5-اطالة فترة حياة المنتج عبر التجارة الالكترونية.

عاشرا: تطوير السياحة

يحظى قطاع السياحة و الضيافة في دولة الامارات باهمية كبيرة في دعم الخطط التنموية الاقتصادية التي تبنّتها الدولة على مدار العقدين الأخيرين، وفي تقريرٍ صادرٍ عن" المجلس العالمي للسفر والسياحة" (WTTC)، احتلت دولة الامارات في عام 2012 المرتبة الحادية والثلاثين عالمياً والأولى عربياً، متقدمة على مصر من حيث حجم ايرادات الفنادق والسفر التي بلغت حينها 10 مليارات دولار أمريكي، كما سجل قطاع السياحة والسفر المحلي خلال العام نفسه عوائد مباشرة وغير مباشرة وصلت قيمتها الإجمالية إلى 193.6مليار درهم اماراتي، 52 (مليار دولار أمريكي)، بما يعادل14.3 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للدولة حينها، ويتوقع تقرير" المجلس العالمي للسفر والسياحة "أن تستقبل دولة الامارات 26 مليون سائح عالمي بحلول العام 2023 ، وذلك بالمقارنة مع نحو 16 مليون سائح في2012 .

خلاصة الفصل

من خلال هذا نستخلص ان دوافع تبني الاقتصاد الاخضر عربيا ترتكز على الجانب البيئي بالدرجة الاولى والموقع الجغرافي، فقد ركزت على التصحر الذي من احد اسبابه قطع الغابات، وكذلك ندرة المياه لان الوطن العربي معروف بهذا المشكل، كما انه تبين ان للاقتصاد الاخضر له علاقة تكامل بين التنمية المستدامة،وفي هذا السياق تطرقنا الى تجربة الامارات للتحول نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة التي كانت حافلة بالمشاريع الناجحة كمدينة مصدر والمدينة المستدامة، وفي الاخير تكلمنا عن الايطار التشريعي لحماية البيئة في الجزائر وكذلك الجهود المبذولة للتوجه نحو الاقتصاد الاخضر فيها، ان الجزائر حققت العديد من الانجازات في هذا المجال كالسدود، ومحطات تحلية المياه.

الخاتمة

تطورت وتعددت المفاهيم بين الاقتصاد الاخضروالتنمية المستدامة والبيئة، بحيث ان في السابق كان الاهتمام مركز على النمو الاقتصادي فقط دون النظر الى المخلفات الناتجة عن ذلك على النظام البيئي، كالتلوث البيئي و استنزاف الموارد الطبيعية، لذلك تم الاهتمام بالبيئة في الحاضر للوصول الى التنمية المستدامة.

من خلال دراستنا وجدنا ان الاقتصاد الاخضر هو اقتصاد يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة بالحفاظ على البيئة من خلال التقليل من مشاكل التلوث وغيرها، وكذلك الكفاءة في استغلال مواردها الطبيعية و الاعتماد على الطاقات المتجددة، في حين التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة و متواصلة تؤكد على التوازن الاقتصادي وتحقيق التنمية بابعادها الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، بما يسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية، واحداث تحولات في القاعدة الصناعية و التنمية على اساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر و المستقبل على اساس من المشاركة المجتمعية مع الابقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

كانت الامارات من الدول العربية السباقة لتبني الاقتصاد الاخضر لتحقيق لتنمية المستدامة، ومن اجل ذلك قامت بوضع العديد من الاستراتيجيات و انجاز المشاريع التي تقوم على الموارد الطبيعية المتجددة كالطاقة الشمسية وغيرها، كما ان الجزائر قامت بالعديد من المشاريع في مختلف المجالات الا انها لم تحقق المستوى المطلوب في ظل الامكانيات التي تملكها.

وقد توصلنا في هذه الدراسة الى جملة من النتائج اهمها في مايلي:

-الاقتصاد الاخضر محل اهتمام دول العالم؛

-للاقتصاد الاخضر دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق ابعادها الثلاثة؛

-للاقتصاد الاخضر العديد من القطاعات والاليات التي تعمل على تحقيق اهدافه؛

-يوفر الاقتصاد الاخضر العديد من فرص العمل الخضراء في مجال الطاقات المتجددة، و النقل المستدام، وادارة النفايات وغيرها من مجالات الاقتصاد الاخضر؛

-الاقتصاد الاخضر يضمن الاستغلال الامثل للموارد المتاحة؛

-علاقة الاقتصاد الاخضر بالتنمية المستدامة هي علاقة الجزء من الكل، فلا تتحقق التنمية المستدامة الا من خلال تحقق التاهيل البيئي و الحماية البيئية حيث تعتبر هذه الاخيرة جزء لا يتجزا من التنمية الاقتصادية؛

-حققت الجزائر العديد من المشاريع والانجازات في مختلف المجالات الا انها لم تحقق المستوى المطلوب في ظل الامكانيات التي تملكها، على خلاف الامارات الذي نجح في مجال الطاقة المتجددة الذي سلط تركيزه عليها.

بناءا على نتائج الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

-ضرورة الاهتمام بالسياسة البيئية كغيرها من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية؛

-توجه الاعلام ووسائله الفعالة الى نشر الوعي البيئي، وتكثيف البرامج الداعية الى المحافظة عليها واطلاع الافراد على مخاطر التلوث، وكذلك زيادة البحوث و الدوريات المتخصصة التي تحمل طابع الارشاد و التوجيه في التعامل مع البيئة لاخراج جيل مشبع بالتربية البيئية ؛

-ضرورة اشراك المؤسسات المالية لتمويل مشروعات الاقتصاد الاخضر، كانشاء بنوك متخصصة لتمويل هذا النوع من المشاريع؛

-تشجيع مبادرات البحث العلمي والتطوير و الابتكار التكنولوجي التي تشمل الاقتصاد الاخضر وتعزز البعد البيئي في البرامج التربوية وبالتعليم في مختلف اسلاكه خاصة فيما يخص الجامعات؛

-وضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة و اكثر تنافسية قادر على تحقيق تنمية محلية مستدامة؛

-ضرورة اعطاء الاولوية في تمويل المشاريع الخضراء على المستوى الوطني؛

-حتميةالاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مجال الاقتصاد الاخضر، من اجل الاستفادة من خبراتها؛

-عدم تسهيل الحصول على رخص المشاريع المضرة بالبيئة .

افاق الدراسة

وفي الاخير بعد الاطلاع على الاقتصاد الاخضر و التنمية المستدامة، يمكن ان نطرح بعض المواضيع التي يمكن ان تكون محلا للدراسة و البحث في المستقبل:

-افاق الاستثمار الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

-دور الاقتصاد الاخضر في القضاء على ظاهرة الفقر في الجزائر.

-دور البنوك الجزائرية في تمويل الاقتصاد الاخضر في الجزائر.

المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- د.فاطمة بكدي، **الاقتصاد الاخضرمن النظري الى التطبيقي**،مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة1، عمان، الاردن،2018.

2- د.مدحت ابو النصر و ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة**، المجموعة العربية للتدريب و النشر، مصر،2017

الرسائل العلمية:

3- بوقيمة سعاد،**الجباية البيئية في الجزائر(واقع و افاق)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص تسيير المالية العامة،جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،2014-2015

4- حسام محمد ابو عليان،**الاقتصاد الاخضر و التنمية في فلسطين استراتيجيات مقترحة**، رسالة مكملة للحصول على الماجسير، تحت اشراف:د.نسيم حسن ابو جامع، معهدالاقتصاد و العلوم الادارية، جمعة الازهر،غزة، فلسطين،2017

5- صليحة حفيفي،**تسيير النفايات الصلبة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، اطروحة لنيل شهادة:الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بيئة،جامعة الجزائر 3، الجزائر،الجزائر،2015/2014

6- علي خنافر،**القضايا البيئية العالمية الراهنةوانعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري و تحوله الى الاقتصاد الاخضر**،اطروحة لنيل شهادة:الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و عليوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2018/2017

المجلات والجرائد:

7- بالعجين خالدية:**"دور الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة-المانيا و الامارات نموذجا"**مجلة:العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية،المجلد13،ع31، جامعة ابن خلدون،تيارت،الجزائر،2020

8- خالد هاشم عبد الحميد:**"الاقتصاد الاخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"**، مجلة:العلمية للبحوث و الدراسات التجارية"، المجلد36، العدد2، 2022، مصر

9- د.زرارقة عيسى،د.ولد عمر الطيب:**"الاقتصاد الاخضر كالية لحماية البيئة و مكافحة الفقر"**،مجلة:الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،المجلد4،ع2، جامعة ابن خلدون،تيارت ،الجزائر

10- د.شريف اسماعيل،د.عبدات عبد الوهاب:**"اشكالية مساهمة الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامةومحارب الفقر في الجزائر"**، مجلة:الاقتصاد الجديد، المجلد1،ع2،جامعة الجزائر3،2015، الجزائر

11- د.كافي فريدة وا.هماش لمين**:"الاقتصاد الاخضر كنموذج تنموي بديل لتحقيق التنمية المستدامة"**,مجلة :اقتصاديات الاعمال و التجارة،ع4، ديسمبر 2017، الجزائر

12- د.لؤي محمد صيوح و اخرون:**'دوافع تبني الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة في بعض الدول العربية'**، مجلة جامعة تشرين، المجلد44، العدد21، جامعة تشرين، الاذيقية،سوريا، 2021

13- شيماء محمد عبد العزيز و اخرون،**'اثر الاستثمار الاخضر على التنمية المستدامة في مصر و امكانية الاستفادة من تجربة دولة الامارات'**،مجلة العلوم البيئية، المجلد 51، العدد8، جامعة عين الشمس، 2022

14- عيسى معزوزي،جيهاد بن عثمان**:"الاقتصاد الاخضر و التنمية المستدامة:تعارض ام تكامل"**، مجلة:الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية، ع1، ديسمبر 2018، الجزائر

15- لحسين عبد القادر،**السندات الخضراء كاداة لتمويل ودعم عملية الانتقال الى الاقتصاد الاخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المالية و الاسواق، المجلد4، العدد8، جامعة احمد دارية، ادرار، الجزائر،2018

الملتقيات:

16- ابو بكر بوسالم واخرون،**'الاقتصاد الاخضر،دوره في التنمية المستدامة وواقع تطبيقه في الجزائر'**، التجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمة خيضر، الوادي،الجزائر،2019

17- احمد تي و اخرون،**التنمية المستدامة ،ابعادها و مؤشرات قياسها:قراءة اقتصادية،** الملتقى الدولي،جودة الحياة و التنمية المستدامة في الجزائر-الابعاد و التحديات، جامعة الشهيد حمة لخضر ،الجزائر،04-05فيفري2020، بسكرة، الجزائر،2020

18- خدوج التيجاني و محمد عجيلة، **واقع وافاق قطاعات الاقتصاد الاخضر في الجزائر،** ملتقى دولي:الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 03.02ديسمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية، الجزائر، 2019

19- د.محمد بن موسى،د.عمر قمان، **استراتيجيات واليت دعم الاقتصاد الاخضرفي سياق التنمية المستدامة(مع الاشارة الى حالة الجزائر)**، الملتقى الدولي، الاتجاهات الحديثة للتجارة

الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامع الشهيد حمة لخضر،الوادي، الجزائر،2019

20- رحال نصر واخرون،**الاقتصاد الاخضر خيار استراتيجي لتحقيق تنمية زراعية مستدامة-مع الاشارة لحالة الجزائر-**،اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر و الدول العربية، جامعة الوادي، الجزائر، 2019

21- عبد النعيم دفرور.و اخرون، **الاستثمار في الاقتصاد الخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة على ضوء التجربة الامارتية**، الملتقى الدولي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبيلة واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمة لخضر،02.03 ديسمبر 2019، الوادي،الجزائر،2019

22- نيازي كمون و اخرون،**الاقتصاد الاخضر الباب الملكي للتنمية المستدامة تجربة تونس،الملتقى الدولي**،الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول االنامية، جامعة صفاقس، تونس،02.03ديسمبر 2019 ،تونس،2019

المراجع باللغة الاجنبية

23- road mozillalon,green banking going green,international journal of economics finance and management science ,volume2015